



عبد المومن شباري  
فقيه النهج الديمقراطي



ضيقة العدد : **مدينة جبار**



من خلال تجربتي المتواضعة، على  
المرأة ان تعي بحقوقها وان تدافع عنها  
مهما كان الثمن

الأرض: من الملكية الجماعية إلى الاستحواذ الفردي  
من تلبية حاجيات الانسان إلى الحرولة وراء الربح



مشروع القانون - الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار  
استجابة لجشع الباطرونا على حساب حقوق الفئات الشعبية

كلمة العدد

والمحليين يأتي في ظل سياق يتسم بما يلي :

- تعمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛
- تداعيات جائحة كوفيد-19؛
- تداعيات الحرب في أوكرانيا؛
- توالي سنوات الجفاف وندرة الماء؛
- عدم تنفيذ التزامات سابقة للدولة مع النقابات رغم المعارك النضالية التي خيضت من أجلها.
- تراجع كبير للخدمات الاجتماعية العمومية بمرور ضعف الميزانية.

في إطار اعتماد قوانين - إطار لتدبير السياسات العمومية في مختلف القطاعات، تم مؤخرا تقديم مشروع قانون- إطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار أمام البرلمان. ويأتي ذلك بعد مرور 26 سنة على سابقه القانون - الإطار 18.95 بمثابة ميثاق الاستثمار.

ففي سياق تدني القدرة الشرائية للجماهير الشعبية، ورفض الدولة الاستجابة للمطالب الشعبية والعمالية المشروعة بمرور الحفاظ على التوازنات المالية، نجدها تصر على الإسراع بإصدار قانون [إطار يستجيب لجشع الرأسمال المتوحش الأجنبي والمحلي، ويضخ أموال الشعب في شرايينه ويمده بكل أشكال الدعم والتشجيع على حساب حقوق الشعب المغربي.

تتنوع وتتعدد أشكال الدعم والتشجيع التي يلزم هذا القانون - الإطار الدولة بتقديمها للرأسمال الأجنبي أو المحلي، إذ ينص على أنظمة وصيغ كثيرة للدعم ومنها "أنظمة دعم الاستثمار" التي تتكون من "نظام أساسي" يتضمن المنح المشتركة للاستثمار ومنحتين إضافيتين للاستثمار: "منحة ترابية" و"منحة قطاعية"، ومن "أنظمة خاصة" موجهة لمشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي، وللمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، ولتشجيع المقاولات المغربية على التواجد على الصعيد الدولي.

علاوة على هذه الأنظمة نجد في القانون - الإطار سيلا جارفا من التسهيلات وأشكال الدعم للاستثمار تشمل ما يلي: الحصول على العقارات، تهيئة مناطق للأنشطة، التكوين الأساسي والتكوين المستمر، الحصول على العقارات، أنشطة البحث والتولج إلى تكنولوجيا المعلومات، الحصول على التمويل، المساطر الإدارية ذات الصلة بالاستثمار، لاتمركز القرارات الإدارية، تنافسية قطاع اللوجستيك. ولا يكتفي القانون- الإطار بكل هذا بل يعهد للجهاز الوزاري، الذي ينص على إحداثه، بمجموعة من الصلاحيات ذات الصلة بالاستثمار ومنها اقتراح أي تدبير من شأنه النهوض بهذا الأخير.

إن هذا الكرم الحائمي للدولة المخزنية تجاه الرأسماليين الأجانب

- تزايد الفقر والبطالة والفوارق الاجتماعية والمجالية.
- رفض الدولة المخزنية الاستجابة للمطالب الشعبية والعمالي بمبررات الأزمة والتوازنات المالية.

وكان من المفروض أن تركز الدولة المخزنية كل اهتمامها وعنايتها على إيجاد حلول لهذه الاختلالات والتخفيف من المعاناة الشعبية، غير أنها أصرت على أن تزيد من هذه المعاناة، وأن تضاعف من عدد ضحايا سياستها الرعناء، وأن توجه أموال الشعب وإمكانات الدولة لخدمة الرأسمال الأجنبي والمحلي؛ لقد تعودت على رفع الريع إلى مستوى قانون رسمي لسياستها وعلى توظيف ذلك لتقوية سلطتها وكسب الولاءات. إن الهاجس الوحيد لهذه الدولة كهذه هو خدمة مصالح الكتلة الطبقية السائدة والدوائر الامبريالية، ومن أجل ذلك تعمم الاستغلال والفقر والمعاناة على باقي الطبقات والفئات.

اعتمد النظام المخزني في السابق البرامج الاستعجالية لتوجيه السياسات العمومية في مختلف المجالات؛ وكانت الخلفية المحركة لسياسة الاستعجال هذه تكمن في المناورة من أجل الانفراد بالقرار وتسريعه وتجاوز المؤسسات الدستورية. وبعد استنفاذ هذه البرامج لأدوارها انتقل النظام إلى مستوى أعلى من التحكم يمكن وصفه بالاستبداد الشامل؛ وذلك من خلال اعتماد القوانين - الإطار التي توضع لفترات زمنية طويلة تخترق الحكومات وتحافظ

يتبع ص 2

قادة اوربيون ينعون  
النظام الليبرالي

نضالات النساء  
السلاليات: بين الحق  
في الحياة والحق  
في الأرض

الشباب ونهج الثورة

حرب روسيا ضد الناتو في

أوكرانيا: تأجيل الحسم؟

## لقاء مع الأمين العام للنهج الديمقراطي العمالي بالمحمدية

2 - هذا اللقاء يتم بعد نجاح المؤتمر الوطني الخامس للنهج الديمقراطي العمالي، رغم التضييق والمنع من طرف المخزن. في يوم 18 يوليوز 2022 يبقى ملحمة في تاريخ صراعنا مع الاستبداد. فالنهج الديمقراطي يبقى القوة الوحيدة التي نظمت وقفتين أمام وزارة الداخلية (سنة 2004 و2022) حيث شارك فيها العديد من المناضلات والمناضلين من مختلف جهات المغرب.

3 - فزيادة على تغيير الاسم من النهج الديمقراطي الى النهج الديمقراطي العمالي، فقد صدر عن المؤتمر الاخير عدة مقررات تخص بلترة التنظيم، بمعنى اعطاء الاولوية للعمال/ت والكادحين/ت في الاستقطاب والقيادة. فلقاؤنا اليوم مع الرفيق الامين العام، لفتح نقاش رفاقي هادئ وهادف حول كيفية تنزيل المقررات التي تبقى نظرية وعمامة على أرض الواقع، مما يتطلب منا جميعا القيام بثورة حقيقية في أساليب وطرق عملنا.

فزياراتنا لبادية المحمدية وبنسليمان وحضورنا التضامني مع سكان دواوير المنطقة في نضالهم من اجل مطالبهم العادلة واستئناف اجتماعاتنا محليا بشكل منتظم، واستمرار الفرع في اصدار عدد كل شهر من جريدة النهج الديمقراطي، مؤشرات تدل على استعدادنا للتفعيل الميداني لمقررات المؤتمر الاخير للنهج الديمقراطي العمالي.

المطروح امامنا هو الاجابة عن السؤال الجوهرى: كيف نساهم في تحويل حزبنا الى حزب عمالي حقيقي؟ هذا تحدي، علينا ان نكون في مستوى التحديات.

### تحية الصمود للجميع النهج الديمقراطي العمالي

نظم المكتب المحلي بالمحمدية للنهج الديمقراطي العمالي، لقاء مهما مع الأمين العام الرفيق جمال براجع، حول ظروف انعقاد المؤتمر الخامس، ونجاحه، وحول أهم المقررات التي أصدرت عنه، في مقدمتها ضرورة بلترة الحزب، وذلك يوم 11 شتبر 2022. بعد الترحيب بالرفيق الامين العام، أقيمت كلمة الفرع.

تطرق الأمين العام في كلمته لاختلاف أهم القضايا المطروحة، تلتها مداخلات الرفيقات والرفاق الحاضرين في تفاعل إيجابي.

### كلمة المكتب المحلي:

### تحية للرفيقات والرفاق

باسم المكتب المحلي نشكر الرفيق جمال براجع الامين العام لحزب النهج الديمقراطي العمالي، لتلبية الدعوة والحضور معنا في هذا اللقاء الداخلي.



تنظم هذا النشاط تنفيذا لقرار المكتب المحلي في اجتماعه الاخير يوم 2 شتبر 2022 حضوريا، حول ضرورة عقد لقاء داخلي مع الامين العام الرفيق براجع جمال وذلك:

1 - للتعارف عن قرب عن الرفيق الامين العام، كما جرت العادة سابق حيث نظمنا لقاءات مع الكاتيبين السابقين.

## القطاع النسائي للنهج الديمقراطي العمالي: - يندد بالحكم الجائر في حق المدونة سعيدة العلمي - يؤكد تضامنه مع نضالات العاملات والكادحات والفلاحات

نضالات بطولية ضد المافيات العقارية ومن أجل الحق في سكن لائق بدواوير المحمدية وسلا ...

### وبناء عليه فان القطاع النسائي:

- يدين بشدة الحكم الجائر في حق الناشطة سعيدة العلمي ويطالب بإسقاط هذا الحكم وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي القضايا العادلة.

- يثمن ويحيي النضالات والاعتصامات البطولية التي تخوضها العاملات والكادحات ويطالب بالاستجابة للمفهن المطلبية.

- يجدد تضامنه مع عمال وعاملات شركة سيكوميك بمكناس، واسباماطيكس بطنجة واشتوكة أيت بها...

- يعبر عن تضامنه مع عاملات النظافة والطبخ بالمؤسسات التعليمية ويطالب بالاستجابة لمطالبهن العادلة والمشروعة.

- يقدم التعازي لعائلات العاملتين ضحيتي حادثة الشغل باشتوكة أيت بها. وتضامنه مع العاملات المصابات، ويندد بهذه الحوادث التي يتعرض لها العاملات والعمال الزراعيون بالمنطقة.

- يدعو الحركة النسائية المناضلة وعموم الحركة الحقوقية والديموقراطية لا اتخاذ مبادرات نضالية وحدوية أمام هذا التغول المخزني في حق النساء.

السكرتارية الوطنية يوم 22 شتبر 2022

يتابع القطاع النسائي للنهج الديمقراطي العمالي بقلق واستنكار شديدين الحكم الصادر في حق المدونة سعيدة العلمي، التي عبرت عن مواقفها وأراءها في قضايا اجتماعية عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

ففي الوقت الذي كان فيه الرأي العام والحركة الحقوقية وعموم الحركة الديمقراطية تنتظر الاستجابة لمطالبها في الإفراج عن المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي وإيقاف المتابعة القضائية في حق العديد من المدونات والمدونين، ها هي محكمة الاستئناف بالدار البيضاء تصدر حكمها الجائر برفع العقوبة الحبسية الى ثلاث سنوات نافذة بدل سنتين في الحكم الابتدائي في حق المدونة سعيدة العلمي يوم 21 شتبر 2022.

وعلى مستوى آخر تشهد الساحة دينامية نضالية قوية تقودها العاملات في مجموعة من المناطق ببلادنا في مقدمتها استمرار نضالات عاملات شركة سيكوميك بمكناس ضحايا الطرد التعسفي والتشريد لأزيد من سنة من طرف البطورنا، وتواطؤ مكشوف مع السلطات المخزنية. ومع نضالات عاملات وعمال اسباماطيكس بطنجة...

كما تخوض عاملات النظافة والطبخ بالمؤسسات التعليمية معارك نضالية (نموذج خنيفرة) بسبب الانتهاكات الصارخة لحقوقهن، لعل أهمها الأجور الهزيلة التي لا تتعدى 800 درهم شهريا، في خرق سافر للقوانين المحلية وللمواثيق الدولية التي التزم المغرب باحترامها.

وفي ملف السكن تنصدر النساء

### تتمة كلمة العدد

واعية للدولة المخزنية وليست قدرا محتوما ولا رغبة عبثية للفئات الشعبية؛ وما "إصلاحاتهم" وبرامجهم سوى حماية لمصالحهم وذر للرماد في العيون.

وليعلموا أن مشاريعهم المعادية لمصالح الفئات الشعبية لن تزيدنا إلا قناعة وعزيمة على التصدي لهم.

تقولوا واعتقدوا أن تفولهم حصن لهم.

ونسوا أن الليل الاستغلال والاستبداد نهاية.

وأن فجر العاملات والعمال قادم.

على استمراريتها ضاربة عرض الحائط بالحلقة الانتخابية وبناتجها؛ إنه تهميش للمؤسسات الدستورية وللأحزاب السياسية وحصر لأدوارها في تنفيذ سياسة المخزن.

إن هذا التوجه نحو المزيد من الاستبداد والفساد والريع يعمق توحش الرأسمالية وتقول الدولة المخزنية، إذ يفرق الرأسماليين بالتسهيلات وكل أشكال الدعم على حساب حقوق الفئات الشعبية فإنه يزيد الصراع الطبقي حدة ويؤجج الحركات النضالية ويغذي الاحتجاجات الشعبية.

إن الفقر والبطالة والامية سياسات

## النهج الديمقراطي العمالي يكذب إشاعة " الاندماج مع أحزاب أخرى "

- نفيانا التام لهذه الإشاعات حول اندماج حزبنا او اي شئ من هذا القبيل والتي نعتبرها تغليطا للرأي العام وتشويشا على نجاح مؤتمرننا الخامس والإعلان عن حزب الطبقة العاملة.

- تحميل هذه المواقع والجرائد الإلكترونية مسؤوليتها فيما تنقله أمام الرأي العام اتجاه تنظيمنا وكل التنظيمات المناضلة والديمقراطية بالبلاد.

- تحيتنا لكل المنابر الإعلامية الحرة المنحازة لقضايا وهموم الطبقة العاملة وعموم الجماهير الشعبية.

تابع المكتب السياسي خلال اليومين الأخيرين ما تروجه بعض الجرائد الإلكترونية والمواقع بخصوص إقدام حزبنا حزب النهج الديمقراطي العمالي على التهيؤ للاندماج في حزب واحد أوآخر هذه السنة مع حزب الطليعة وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي والتيار الودودي داخل فيدرالية اليسار في دوس للموضوعية والمهنية والتقصي والتحقق قبل النشر وعليه نؤكد على ما يلي:

- حضور الأمين العام للحزب كان بدعوة للمشاركة في ندوة حول "مستجدات الوضع السياسي ومهام اليسار" في إطار مخيم شببيات فيدرالية اليسار بمركز التخميم بالحوزية.

## لا بدبل عن المقاومة الشعبية

### نزوح جماعي لساكنة اولاد العياشي بمنطقة سلا

بدوره عن جدي. هي أرض سلالية ولا يوجد أي مشكل مع النواب. وكما ترى هي أرض فلاحية وبنائي التسعة لا مهنة لهم غير الفلاحة. أفضل الموت في أرضي على أن يتم اخراجي منها" ويضيف أنه "لم نتلقى أي تعويض يذكر وان قطع الكهرباء علينا لا يسبب فقط مشكل الإنارة ولكن يمنعنا من تشغيل محركات مضخات الماء وبالتالي يقتل المحصول الفلاحي ويقطع أرزاقنا وسبل عيشنا" وأضاف أيضا " لا نعرف رئيسة الجماعة ولا البرلماني عن هذه الجماعة".

ويقول فلاح سبعيني آخر "لم يسبق للمسؤولين أن فتحوا حوارات معنا او وضحو لنا ما يريدون وبدل التعويضات ساد ولازال اسلوب التهديدات وأن الغبن وصل درجة الشعور لدي بأنني لست مغربيا"

وقال فلاح ثالث أن "هذه الأرض هي مصدر عيشنا".

الوعد الوحيد الذي تقدمه السلطات هو تسليم بقعة من 80 متر لعائلتين والرجال أن أغلب الناس إما فلاحون أو لديهم بقع تفوق مساحتها 50 متر مربع وأن الأمر يتعلق بسكن لائق بعدما طالبت السلطات إعادة الهيكلة. وعليه فإن الهدم يسبب في خسارة مضاعفة حيث الاضطرار للكراء في انتظار تسليم البقع وتكاليف البناء بعد التسليم وضياع مساحات شاسعة بالنسبة لأغلبية الساكنة وخاصة أصحاب البقع الكبيرة التي تفوق مساحتها ازيد من 200 متر مربع ناهيك عن الفلاحين الذين سيفقدون مساحات كبيرة فضلا عن مهنتهم أيضا.

الشعور السائد لدى أبناء هذه المنطقة المنكوبة والذين عاشوا فيها عقودا من الزمن وبنوا تلك البقع من كدحهم وعرقهم في مهن وحرف وأعمال شاقة يفتشون من حولهم وفي أحشائهم عن الوطن فلا يجدون سوى الظلم والحكرة والجحود.

لان وطنية الجماهير الشعبية المسحوقة لها دائما محتوى تحرري والدفاع عن الوطن يعني الدفاع عن السكان وعن العمل وعن العيش الكريم والمكتسبات الاجتماعية وغيرها. لا ننسى أن الرحلة فضيلة عكيوي استشهدت في ريعان العمر يوم 26 شتنبر 2018 خنقا بالعلم الوطني الذي تلحقت به ظلنا منها أنه سيحميها من بطش قوات القمع وهي تدافع عن حقها في أرضها السلالية.

معاد الجحري

بعد ترحيل جزء هام من ساكنة اولاد العياشي، أتى الدور يوم الأربعاء 21 شتنبر 2022، على ما تبقى من العائلات التي ظلت متحصنة بمنزلها رغم الظروف الاجتماعية العسيرة ورغم لجوء السلطات الى حرمانها من الكهرباء، اما الماء فهو أصلا غير متوفر الا من خلال الآبار. هذا الاسلوب نفسه تم تجريبه مع دوار البراهمة والآن أيضا مع دوار الحنشة وأولاد سببطة. الهدف هو جعل حياة السكان مستحيلة هناك.

كان رد السلطات قاسيا حيث تم تهديم المنازل على أثاث ومتاع أصحابها مع تعنيف للنساء اللواتي رفضن هذا الاجراء الذي قدم على أنه أمر ملكي بدون تقديم قرار الهدم ولا وعد مكتوب بالاسكان وتسليم البقع...

أمام هذه التطورات اتخذت الساكنة قرار النزوح الجماعي لوجهة غير محددة، وكذلك كان فقد قضت الليل في العراء في فضاء باب المريسة بسلا.

الواقع هذا مؤشر على انغلاق الأفق



أمام هذه الفئات الكادحة التي كدت واجتهدت لتقتني بقعا أرضية بالتنازل واشترتها بثمن المتر او توارثتها لكونها أرضا سلالية. ومن زار المنطقة قبل الهدم يشهد بأن أغلب المباني مشيدة بالاسمنت والحديد ومنها من له طابقان. وتم البناء تحت أنظار السلطة واعوانها بعد المصادقة في المقاطعة على ملكية البقع الأرضية. وتجدد الإشارة إلى أن مساحة دوار اولاد العياشي تصل إلى 249 هكتارو كلها محفظة. ولذلك تسيل هذه الاراضي الشاسعة بمحيط مدينة سلا لعاب المضاربين ومافيا العقار.

سلطات الداخلية والجماعة بزعامة الزمزمي الذي يعد الرئيس الفعلي بعدما أصبح برلمانيا، تتحمل مسؤولية هذه الكارثة. ويمكن القول بأن ما ارتكب في حق الساكنة يرقى إلى مستوى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

يقول رجل سبعيني له 9 أبناء " هذه أرض فلاحية ورثته عن أبي الذي ورثها

### بني تجيت:

### متابعة قضائية لمناضلين نقابيين بمنجم زلمو

يوجد منجم "زلمو" بقيادة بوعنان، دائرة بني تجيت... تقوم شركة كومابار COMABAR باستغلال المنجم (استخراج معدن بارتين/ barytine) ضارية عرض الحائط أهم حقوق المنجمين بمساعدة العديد من شركات المناولة، وبتواطؤ الجهات المختصة. معدن البارتين مطلوب عالميا: في الصناعة البترولية، في تشييد المحطات النووية، في صناعة الورق، في صناعة البلاستيك... فمع النضالات التي يخوضوها العمال من أجل فرض حقوقهم المشروعة، في مقمتها

تمت المتابعة القضائية في إطار محاربة العمل النقابي الجاد ودعمه للرأسمال المفترس... امتثل المناضلون أمام محكمة بوعرفة للمرة الثالثة يوم الخميس 15 شتنبر 2022، وقد تم تأجيل المحاكمة الى يوم 13 أكتوبر 2022. كل التضامن مع العمال الأربعة.



كل التضامن مع عمال زلمو

### FNE بخنيفة تؤازر عاملات النظافة والطبخ بالمؤسسات التعليمية

اللقاء كان ايجابيا وعرف تفاعلا مثمرا وتمت معالجة مجموعة من المشاكل مع تأجيل عدد قليل منها لاجتماع سيبرمج خلال هذا الاسبوع.

صورة للمكتب الإقليمي لعاملات النظافة والطبخ بالمؤسسات التعليمية رفقة عضوي المكتب الإقليمي للجامعة الوطنية للتعليم، Driss



تحية لكل من لآزر ودعم هؤلاء العاملات بكل صيغة ممكنة ومتاحة.

Bamouh الكاتب الإقليمي للجامعة ونائبه قاشا كبير بعد انتهاء اجتماع ماراطوني بالمديرية الإقليمية للتعليم بخنيفة.

المحمدية

## أسباب محاولة تشريد آلاف عائلات 5 دواوير بزناة

على فقير

المحمدية، عين حرودة...). التقينا مسنين ومسنات (75 سنة وما فوق) ولدوا وكبروا في دواوير بزناة.

باسم المصلحة العامة (المصلحة العامة؟ ههه)، قررت الدولة نزع الملكية ونفي الساكنة الأصلية من الحدود الجنوبية لمدينة المحمدية (جهة الدار البيضاء) الى حدودها الشرقية (جهة بنسليمان)، في مكان خالي من الأنشطة الاقتصادية (معامل...) مما يعني حرمان الساكنة من موارد عيشها.

لا ترفض ساكنة الدواوير الخمسة مغادرة ممتلكاتها، لكنها تطالب الجهات المختصة توفير بديل قريب من المثلث الدار البيضاء الصناعية - المحمدية - عين حرودة. الأرض موجودة، لكن المافيا العقارية ومن يحميها ترفض تسليم تلك الأراضي للبسطاء دون مقابل بالملايير.

ففي هذا الإطار يجيب فهم وتقدير ودعم نضالات سكان دواوير منطقة بزناة، نضالات مشروعة من أجل مطالب عادلة الذي تتلخص في: سكن يضمن العيش الكريم مقابل مغادرة الدواوير.

عرفت المنطقة في المدة الأخيرة وقفات مطلبية-احتجاجية شاركت فيها المئات من الضحايا، أغلبها نساء، سلمت "لجنة حوار الدواوير المقصية بزناة" رسائل الى الديوان الملكي، ووزارة الداخلية، ووزارة السكنى. كما راسلت اللجنة المدير العام للأمن الوطني بعد رفض الجهات المختصة تجديد البطائق الوطنية للسكان.

وتلبية لدعوة الضحايا فقد قرر فرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان بالمحمدية مؤازرتها انطلاقا من مبادئ الجمعية، كما قرر فرع النهج الديمقراطي العمالي بالمحمدية دعم نضالاتها المشروعة والتواجد ميدانيا في قلبها. المطالب عادلة لا يمكن الاتنبها.

التمييز وقدمت نفسها كأول مدينة تحصل على هذه العلامة." (منقول).

### 2 - تمويل المشروع

تقدر كلفة مشروع "اول مدينة بيئية في المغرب وفي افريقيا" بـ 21 مليار درهم ( 2100 مليار سنتيم). تم تكليف الصندوق الايداع والتدبير/CDG على تشييد مدينة زناة البيئية.



من الاتفاقيات المتعلقة بالتمويل، هناك اتفاقية مع الوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الأوروبي للاستثمار بمبلغ إجمالي يقارب 3 مليارات و 500 مليون درهم، نفس القيمة وعد بها الاتحاد الأوروبي في إطار برنامجه لتسهيل الاستثمار في الدول الصديقة.

### وتبقى آلاف أسر بزناة هي الخاسرة

تتكون ساكنة المنطقة من الفئات الكادحة، عامة ومن العمال والعاملات خاصة (يشتغلون بعين السبع، البرنوصي،

في إطار مشروع تشييد مدينة بيئية بين المحمدية والدار البيضاء، ذلك المشروع الذي دشّن بداية إنجازها سنة 2006، قررت الدولة نزع الملكية الخاصة وترحيل ساكنة المنطقة. والى حدود اليوم (شتنبر 2022) بقي المشروع متعثرا ان لم نقل إنه ولد ميتا، لكن عملية ترحيل الساكنة مستمرة، وسيبقى المستفيد من هذا الترحيل/التشريد فئة المضاربين العقاريين، نظرا لأهمية منطقة زناة الشاطئية.

### أهم معطيات مشروع مدينة زناة البيئية

#### 1 - الموقع والهدف

منطقة زناة تابعة إداريا لبلدية عين حرودة، عمالة المحمدية.

تمتد المدينة البيئية بزناة "المبرمجة" على مساحة تناهز 1830 هكتار بواجهة على المحيط الأطلسي تفوق 5 كيلومتر. وستستفيد المنطقة أيضا من البنيات التحتية واللوجستية الأساسية منها الطرقية والسككية والجوية... حسب المصممين.

يجمع المشروع غير البعيد عن الدار البيضاء، ما بين توفير سكن مميز فاخر Haut standing، وخلق فرص شغل وفضاءات بيئية وسياحية ستشكل متنفسا لسكان البيضاء والمحمدية. ستخصص مدينة الحلم ما يقارب 500 هكتار للمساحات الخضراء وفضاءات اللعب والترفيه..

"مشروع المدينة الجديدة بزناة لم ينحصر على توفير السكن اللائق والبيئي فقط لفائدة السكان، بل عمدت شركة التهيئة بزناة على توفير جميع احتياجات السكان من مدارس، ومستشفيات وفرص عمل ومواصلات وجميع الخصائص التي ستسهل العيش في المدينة" (منقول).

تسعى المدينة الجديدة بزناة/"المدينة الفاضلة" إلى "إحداث 100000 فرصة شغل واستضافة 300000 نسمة، طبقا للمعايير الدولية للتنمية المستدامة". "المشروع ليس بالهين، حيث تحصلت مدينة زناة البيئية من خلال فعاليات كوب 22 التي نظمت في مدينة مراكش، على علامة

## النهج الديمقراطي العمالي فرع سلا يتضامن مع ساكنة اولاد العياشي

بديل يحفظ كرامتهم ويضمن لهم السكن اللائق ومصدر دخل والتدريس لأطفالهم.

= يطالب بإطلاق سراح جميع معتقلي دوار اولاد العياشي  
= يدعو القوى الديمقراطية والحية بسلا للعمل يدا بيد  
لمساندة السكان المتضررين والتصدي لكل هجوم مخزني قد يستهدف مناطق أخرى بالمدينة.

الإصابات والمعتقلين.

### إن فرع سلا لحزب النهج الديمقراطي العمالي:

= يعبر عن تضامنه الصادق والامشروط مع سكان دوار اولاد العياشي الذين تعرضوا لهذا الاعتداء السافر  
= يشجب بأقوى العبارات تمادي النظام المخزني في الترامي على أراضي السكان وترحيلهم منها قسرا بدون تعويض أو

انتقل صباح اليوم، الأحد 25 شتنبر 2022، وفد من مناضلي حزب النهج الديمقراطي العمالي فرع سلا لدوار اولاد العياشي ووقف على هول الدمار والكارثة الاجتماعية والإنسانية الذي خلفته عملية الهدم الشامل لبيوت السكان.

أكواخ بلاستيكية وخيم تأوي الأسرى وسط الخراب، هذا ما خلفته عملية الهدم الذي تم بشكل همجي لم يراعى أبسط الضوابط.

أمهات وأطفال أبرياء في العراء لا مكان يأويهم وأسر جردت من مساكنها وأراضيها التي هي مصدر رزقها الوحيد. إنها عملية تشريد ممنهج تكشف عن جوهر النموذج التنموي الجديد المبني على تشريد واضطهاد الجماهير الشعبية الفقيرة لصالح الرأسمال الكبير ومافيا العقار.

إقتنى السكان الأراضي بموجب عقود مصادق عليها لدى السلطات وتمت عملية البناء أمام أعين أعوانها. لقد أنتزع من سكان دوار اولاد العياشي كل ما تملك: المسكن ومصدر الرزق وشردوا وانقطع أبناءهم عن الدراسة.

خلف هذا القرار الجائر شعورا عميقا بالمرارة والحكرة والضيق في صفوف الضحايا، فالسلطات رمت بهم للمجهول بدون تعويض أو بديل يقي السكان التشرد والجوع. كما خلف هذا الهجوم الهمجي على ساكنة دوار اولاد العياشي العديد من



## شبيبة النهج الديمقراطي العمالي بالقنيطرة

## الدخول الجامعي الحالي يكرس المزيد من الزحف على حقوق ومكتسبات الطلبة.

## لا بديل عن مواجهة البطالة والهشاشة

بناء على كل ماسبق، تعلن شبيبة النهج الديمقراطي العمالي:

1 - دعوتها لكل الفصائل التقدمية الديمقراطية بجامعة ابن طفيل للائتلاف حول مطالب الطالبات والطلبة وتحسين المكتسبات للحد من هجوم النظام عليها، مع دعمها التام لنضالات الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بموقع القنيطرة المناضل.

2 - استعدادها للانخراط في أية مبادرة تهم مواجهة البطالة، ودعوتها لكل القوى التقدمية بالقنيطرة إلى التكتل من أجل دعم واستنهاض فعل الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب، باعتبارها رافعة وطنية للنضال ضد البطالة والهشاشة.

3 - دعوتها إلى العمل الوحدوي المشترك والمرتبط بهموم شباب وشباب المدينة، ومن أجل الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية.

4 - تشبعتها بالموقع النضالي والكفاحي لحزب النهج الديمقراطي العمالي، وبخطه النظري والفكري ومشروعه السياسي الكبير في بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحات والكادحين، وتجدد مناشدتها للعمال والعمال بكل المواقع الإنتاجية بالقنيطرة للائتلاف حول حزبهم من أجل التغيير.

غياب أي بديل حقيقي يحد من معاناة آلاف الشباب والشباب؛

- اشتداد معاناة عاملات وعمال المناطق الصناعية (بئر الرامي، منطقة الساكنية، المنطقة الحرة) والضيعات الفلاحية بضواحي القنيطرة جراء الاستغلال المكثف وتحريم العمل النقابي وضرب الحقوق الشغلية...؛



- ضعف تدبير ملفات الشأن المحلي من طرف المجلس الجماعي (الإنارة، النظافة، الغبار الأسود، فضاءات الترفيه العمومية...) في ظل غياب أي سياسة ديمقراطية حقيقية تخدم مصالح وتطلعات الجماهير الشعبية بالقنيطرة عامة وشبابها على وجه الخصوص؛

عقد المكتب المحلي لشبيبة النهج الديمقراطي العمالي اجتماعه الدوري، حيث تدارس عددا من القضايا الراهنة بالمدينة، خاصة المتعلقة منها بالشباب، وقرر إصدار بيان يسجل من خلاله ما يلي:

- استمرار الدولة المخزنية في الهجوم المتواصل على حقوق ومكتسبات الطلبة والطالبات؛

- تعثر انطلاق الدراسة بتزامن مع الدخول الجامعي الحالي في وقتها العادي بجامعة ابن طفيل بالقنيطرة، وتأخر فتح باب الحي الجامعي والمطعم الجامعي في وجه الوافدين/ات من مناطق بعيدة عن المدينة، مما يخلف الاستياء وسط الطالبات والطلاب، ويعمق مأسيتهم/م؛

- عدم إتمام الأشغال برحاب كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية وكلية الآداب والفنون وكلية العلوم؛ والذي يتسبب في انقطاع الماء والكهرباء، وبالأخص عن بعض المختبرات، إضافة إلى تأخر افتتاح التسجيل في سلك الماستر في بعض الكليات، وتأخر الإعلان عن نتائج مبارياته في كليات أخرى، مما يتسبب في تأخر الدخول الجامعي في هذا السلك؛

- فرض وثيقة "شهادة السكنى" في التسجيل بالنسبة للطلبة الجدد، والذي يزيد من تعميق الاستياء والتذمر وسط الطالبات والطلبة؛

- اتساع رقعة البطالة في صفوف شباب القنيطرة في

تنسيقية الهيئات الغابوية تحمل  
الشارات

والاستنكار كما تظل مفتوحة على كل الاحتمالات...

اما عن دواعي هذه الحملة فهي في تدويانات سابقة وفي اول تعليق: تحية للمناضلات والمناضلين

عن ادريس عدة

انطلاق يوم الأربعاء 21 شتنبر 2022 الحملة الوطنية بحمل شارة الاحتجاج في عدد من الاقليم داخل الوكالة الوطنية للمياه والغابات بدعوة من تنسيقية الهيئات الغابوية . وتستمر الحملة الى يوم غد الخميس بالموازاة مع عملية واسعة للتوقيع على عرائض المطالبة



## معاناة ساكنة اولاد العياشي بسلا

بسبب قرار هدم مئات المساكن المبنية فوق أراضي الجموع من طرف السلطات المحلية، دون أن يتم توفير أي بديل للساكنة.

قرار هدم منازل ساكنة منطقة اولاد العياشي يمر بسرعة دون أن تعطيتهم أية مهلة لتدبر محل للكراء أو البحث عن مأوى بديل، رغم أن أغلبهم "بسطاء"، لا يملكون ما يكفي لقوتهم اليومي.



وبعد الهدم الساكنة تبيت في الخلاء تحت البرد في أكواخ من الميكة السوداء بجانب الكلاب شروط السكن اللائق، هذا المصير المجهول لساكنة منطقة اولاد العياشي يحتم عليهم النضال والتشبث بحقوقهم في السكن اللائق. والقطط بدون أدنى.

أمين لقبابي

نظم وفد من مناضلي الديمقراطي العمالي فرع سلا صبيحة يوم الأحد 25 شتنبر 2022 زيارة تضامنية مع ساكنة اولاد العياشي بسلا، جراء هدم منازلهم وتشريدهم نحو مصير مجهول عنوانه الأبرز والأكبر " رحلة مأساوية نحو التشرد والحكرة"، وتعيش ساكنة منطقة اولاد العياشي البؤس والحرمان والتشرد والضياع

والفقر المدقع نتيجة سياسات فاشلة للسلطات المخزنية الغرض منها تشريد الساكنة ودفعهم نحو مصير مجهول لإرضاء مافيا العقار، فبعد معاينتنا لمنطقة اولاد العياشي بعد هدم منازل السكان وحرمان الأطفال من حقهم في التمدرس، كما تعيش الساكنة وضعية غامضة في ظل تماطل السلطات في التجاوب مع المطالب وتوضيح الأمور

## الأرض: من الملكية الجماعية إلى الاستحواذ الفردي من تلبية حاجيات الانسان الى الهرولة وراء الربح

لقد تحولت اليوم مسألة الأرض إلى مركز أساسي في الصراع الطبقي: صراع بين العامل الزراعي والملاك الكبير الرأسمالي، بين الفلاح الفقير وناهي الأراضي المدعمن من طرف الدولة المخزنية، نضال المرأة من أجل حقوقها في الأراضي السلالية، نضال ضحايا أزمة الفقر من أجل بقع لبناء سكن لائق... كما تحولت الأرض الى عنصر قوي في علاقات التبعية للخارج المعادي لمصالح شعبنا: اهداء أرضي للخليجين، تفويت أخرى "للمستثمرين" الغربيين وللصهاينة، التبعية للسوق الخارجي... ولمقاربة هذا الواقع المر، قررت الجريدة تخصيص ملف العدد 476 لقضية الأرض.

### النظام المخزني ومافيا العقار وجهاً لعملة واحدة

ج. حسن

للحقوق العقارية يتم بالتلاعب بمفهوم "نزع الاراضي من أجل المنفعة العامة".

هذه السياسات الطبقيّة المستمرة في الزمان والمكان والمتمثلة أساساً في غياب إصلاح زراعي حقيقي وغياب دولة الحقوق والمواطنة أدت من جهة إلى توسع دائرة الفقر والاقصاء وتهجير جزء كبير من سكان البوادي إلى أحزمة الفقر بضواحي المدن وتحويلهم إلى يد عاملة رخيصة واشباه البروتاريات ومن جهة ثانية إلى توسيع النظام المخزني لقاعدته الاجتماعية المكونة من الملاكين العقاريين الكبار وأشباه الاقطاع وضباط الجيش والامن والموظفين الكبار وقيادات الأحزاب والنقابات والجمعيات المطبلة والمدافعة عن المشاريع المخزنية. هذه الطبقات التي تستخدم سكان البوادي ومدن الصفيح في العمليات الانتخابية المخزنية لابقاء الأوضاع على ما هي عليها. غير أن هذه الأزمة البنيوية التي يعيشها النظام والتي تؤكدتها مختلف التقارير المحلية والدولية دفعت ولا زالت بالمفقرين/ات والمهمشين / ات بالبوادي وضواحي المدن إلى النضال دفاعاً على حقوقهم / هن المشروعة كما هو الشأن بنضالات جمعية أكال بالجنوب ضد مندوبية المياه والغابات وضد ما فيا الرعي الخليجين المدعمن من طرف النظام في إطار تحالفاته الاستراتيجية وكذلك نضالات سكان أحياء الصفيح من أجل حقهم / هن في سكن لائق وضد ترحيلهم / هن من طرف السلطات الداعمة لمافيا العقار كما هو الشأن بالبيضاء.

إن نهب الأراضي عبر مختلف القوانين والمراسيم، ليست عمليات معزولة. وإنما هي سياسة رسمية للنظام المخزني المستند إلى الربح والمبني على الاستبداد والارشاء والترهيب والقمع وزرع الأوهام. لذلك فإن النضال من أجل بناء نظام ديمقراطي في أفق الاشتراكية مرتبط جدلياً بالقضاء على المافيا المخزنية وخاصة مافيا العقار مما يتطلب وضع خطط وبرامج قصيرة ومتوسطة المدى لدفع مختلف المناطق المتضررة لتنظيم نفسها من أجل الدفاع عن حقوقها وخلق تنسيقية وطنية تعنى بهذا الملف.

إن أي تأخر في إنجاز هذه المهمة سيعطي مزيداً من الوقت للنظام لتوسيع قاعدته خاصة بعد إصدار القوانين 17/62، 17/64 الخاص بأراضي الجموع وتفكيك مختلف أشكال المقاومة.

فيا عمال وكادحي / ات المغرب اتحدوا.

فبدأت التعبئة في صفوف أعضائهم للتصدي لكل المخططات الهادفة إلى اقتلاعهم من جذورهم ومن أراضيهم الفلاحية، فوقعت معارك ومواجهات غير متكافئة بين فلاحين فقراء عزل قوتهم الوحيدة هي تضامنهم وأصحاب حق و بين مافيا مفترسة مكونة من اقطاعيين وملاكين أراضي كبار مثل: جلول النجاعي والشعبي والامير عبد الله المدعمن من مختلف الاجهزة القمعية والجيش.

وفي 28 نونبر 1970 حرك الامير المدعمن من طرف أخيه الملك والجنرال المجرم أفقيير الجيش ومختلف الميليشيات مدججين بالدبابات والمدافع بقيادة القائد بنونة فكانت مجزرة حقيقية سقط خلالها عشرات القتلى من الفلاحين والجرحى ومئات المعتقلين من الفلاحين والجرحى العزل الذي حاولوا التصدي لهذه المافيا بصدور عارية ولا زالت هذه الأراضي المسلوقة من أصحابها بالرصاص في ملكية هشام العلوي.

كما أن شركة SMI أحد فروع مناجم التابعة للهولدينغ الملكي. لم تكتفي فقط بالاستيلاء على الأراضي التي توجد بها مناجم الفضة بإيميزر نواحي تنغير بل استولت كذلك على مياه القرية لغسل الفضة وحولت القرية إلى أراضي قاحلة وملوثة ورغم أن هذه الشركة تحقق أرباحاً قياسية من اكتشافاتها المتزايدة لكميات كبيرة من الفضة الصافية، فإن هذه المداخيل لا تنعكس على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمنطقة مما دفع بساكنة هذه المنطقة إلى خوض نضالات بطولية من أجل حقوقها المشروعة منذ 2011 ولا زالت هذه المعركة مستمرة رغم مناورات الشركة والسلطات المحلية كما تم اقتلاع سكان أضروش من طرف الملك الراحل من أرضهم ليخلق هناك "ranch" على الشاكلة الأمريكية لما تتوفر عليه هذه المنطقة من شروط مناسبة للرعي طول السنة وتهجير ذوي الحقوق إلى منطقتي بوفكران والحاج قدور. كما لا يفوتنا التذكير بأراضي قبيلة "أولاد بسيطة" التي تناولها الصحافي عمر الراضي والذي حكم عليه استئنافياً بمحكمة البيضاء في 3 مارس 2022 ب 6 سنوات سجناً. فقبيلة "أولاد بسيطة" تبعد بحوالي 30 كم شمالاً عن العاصمة الرباط. هذه القبيلة طردتها السلطات من أراضيها وتم تدمير الغابة التي حل محلها ملعب للغولف والمئات من الفيلات والشقق الفاخرة في مشروع شاطئ الأمم الذي تم خصصته من طرف شركة بريستجيا.

الفرع الراقي للضحى التي يرأسها الصفيوي والمقرب من منير الماجدي السكرتير الخاص للملك، هذا الانتهاك

تعتبر الأرض ومحتوياتها من معادن ومياه وغابات إحدى الوسائل الأساسية للإنتاج خاصة في دولة تعتمد أساساً على الزراعة وتربية المواشي وعلى بيع المعادن في شكلها الخام، لذلك نلاحظ أن تاريخ الصراع الطبقي بالمغرب يختلف تظاهراته هو تاريخ الصراع حول الأرض والمواجهة مع مافيا العقار بالبوادي والمدن وضواحيها فقبل الاستعمار كانت الصراعات متكافئة بين القبائل خاصة حول حدود أراضي الجموع وحول الرعي واستغلال المياه والتي تنتهي غالباً إلى اتفاقات تكون نمط الإنتاج السائد كان شبه مشاعياً، لكن مع دخول الاستعمار الفرنسي سنة 1912. أصبحت سياسة نزع الاراضي من أصحابها سياسة رسمية من طرف المستعمر بتنسيق مع النظام المخزني وذلك لتلبية حاجيات المستعمر من مواد غذائية وصوف ومعادن الضرورية له خاصة مع الظرفية التي عرفت حربين عالميتين وما تحتاجه الحرب من امكانيات.

هذا النهب لأجود الاراضي الزراعية صاحبه نمو بعض الصناعات التحويلية والمناجم وأدى إلى تحول جزء كبير من الفلاحين المعدمين إلى يد عاملة زراعية أو صناعية مما ساهم في توسع المدن وانتشار أحياء كثيرة من دور الصفيح بكل ما تحمله من مشاكل اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية هذه الاحياء سيكون لها دور كبير في الحركة الوطنية كريان سنطرال بالبيضاء نموذجاً ومع الاستقلال الشكلي بعد اتفاقية إكس لبيان الخيانية والتي بموجبها تم الحفاظ على مصالح عملاء المخزن والاستعمار والذين سيشكلون القاعدة الأساسية التي سيستند عليها القصر لوضع سياساته الاالا وطنية والاشعبية واللامدقراطية سيستمر النظام المخزني في الأراضي من أصحابها بذريعة " المنفعة العامة" فمثلاً تقدر مساحة الاراضي المسترجعة من المعمرين الفرنسيين بأكثر من مليون هكتار لكن تم التصريح فقط بحوالي 762380 هكتارا التي تم تحويلها إلى أملاك الدولة 316380 هكتارا بناء على ظهير 26 شتنبر 1963 و 446000 هكتارا بناء على ظهير 2 مارس 1973. في حين لم يعرض مصير أكثر من 225000 هكتارا، إضافة إلى كون الأراضي المسترجعة المصروح بها لم يتم إعادتها إلى أصحابها الأصليين. هذا النهب صاحبه رفض وضع أي سياسة حقيقية للإصلاح الزراعي، مما سيوفر للطبقات السائدة شروط أفضل لنزع الاراضي من ذويها إما قصراً سنسرد بعض الامثلة أو طوعاً خاصة بعد سنوات الجفاف. ففي سنة 1970 ستعلم قبائل أولاد خليفة المتوقعة بين سوق الثلاثاء الغرب ونواحي القنيطرة أن الأمير عبد الله سيستولي على كل أراضيهم بدعم من السلطات المركزية.

## الأراضي السلالية، لمحة تاريخية

ج. حسن

سيبتين من خلال القانون 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدابير أملاكها الصادر بتاريخ 9 يناير 2020 والظهير رقم 1.19.116 الصادر في 9 غشت 2019 بتنفيذ القانون رقم 63.17 المتعلق بالتحديد الإداري لأراضي الجموع والظهير رقم 1.69.30 الصادر بتاريخ 25 يوليوز 1969 كما تم تغييره وتتميمه بموجب القانون 64.17 الصادر بتنفيذه الظهير رقم 1.19.17 بتاريخ 9 غشت 2019 يتعلق بالأراضي الجماعية الواقعة في دوائر الري.

إن الثابت في كل هذا هو أن أغلب هذه الأراضي بقيت مردوديتها محدودة وذلك نتيجة غياب أية إرادة سياسية حقيقية لتمكين ذوي حقوق هذه الأراضي من الإمكانيات والآليات والدعم لتطوير زراعاتهم/هن وكيفية تربية المواشي رغم كل الخطابات الرسمية حول الاهتمام بالعالم القروي وتشجيع الفلاحين/ات والكسابة... الخ إن التعديلات التي همت القوانين المنظمة لهذه الأراضي لم يكن هدفها المساهمة في النمو الاقتصادي والاجتماعي لهذه المناطق وإنما فقط تحديد بعض التفاصيل حول هذه الأراضي وعن أعضاء اللجان السلالية وطبيعتهم/هن وسنهم/هن واختصاصاتهم... دون أن تصل إلى مستوى رفع الحجر عنها من طرف سلطة الوصاية المتمثلة أساسا في وزارة الداخلية لتتهيئ شروط الاستحواذ عليها. فعلى مستوى كل جماعة، يبقى القائد هو رئيس اللجان السلالية، أما وطنيا فوزير الداخلية أو من ينوب عنه هو من يرأس مجلس الوصاية الذي له صلاحيات توزيع الأراضي على ذوي الحقوق للاستغلال فقط أو تفويت بعض هذه الأراضي للغير تحت مبرر تشجيع الاستثمار وتحديد قيمة التعويضات لذوي الحقوق عن أي تفويت. هذه الوصاية تبين أن الدولة تتعامل مع ذوي الحقوق كعديمي الأهلية، مما يدفعنا إلى طرح سؤال عريض حول المواطنة بالمغرب.

إن قراءة سريعة لمختلف القوانين المتعلقة بأراضي الجموع وكافة التعديلات التي طرأت عليها، تمكننا من الاستنتاج أن النظام المخزني وبمساعدة الاستعمار الفرنسي عمل ولازال تدريجيا على تفكيك القبائل وبالتالي إضعافها من خلال تدمير كل مقومات المقاومة عبر الاستيلاء على أراضيها أو تفويتها لخدمته عبر مختلف القوانين والتعديلات التي ينتجها برلمان الأعيان تحت مبررات خادعة مثل تشجيع الاستثمار وخلق فرص الشغل والثروة والتحجج بضعف مردودية هذه الأراضي في وضعها الحالي، مما يجعل ملف الأراضي السلالية في قلب الصراع الطبقي بالبلاد، فهل ستكون مختلف القوى التقدمية والحياة والحركة الأمازيغية الديمقراطية أساسا في الموعد؟

تشكل الأراضي السلالية أو أراضي الجموع، أقدم نظام عقاري بالمغرب، فهي أراضي ترجع ملكيتها إلى جماعات سلالية في شكل قبائل أو عشائر تنقسم إلى دواوير وفخذات تجمع بينهم/هن روابط عرقية واجتماعية ودينية، وهي أساسا أراضي قروية مشاعة بين أفراد القبيلة، ينتفع منها ذوي الحقوق وفق أعراض وتقاليد كل قبيلة وبذلك تساهم في وحدة القبيلة وتقويتها والتضامن بين أعضائها، غير أن دخول الاستعمار الفرنسي الذي انتزع أجود الأراضي الفلاحية من ذويها والعديد من الغابات والمناجم، أصدر بتنسيق مع النظام المخزني عدة قوانين لخدمة مصالحه تحت مبررات تحديد الأراضي السلالية حسب كل جماعة أو قبيلة أو دوار، وعن كيفية حل النزاعات بين القبائل حول الحدود وعن ممثلي هذه الأراضي وصلاحياتهم... الخ هذه القوانين التي تم جمعها في ظهير بتاريخ 17 أبريل 1919 بمثابة ميثاق الأراضي الجماعية، هذا الميثاق الذي عرف تعديلات عديدة وفق ما يخدم مصالح الاستعمار، ومع الاستقلال الشكلي، قامت السلطات بإدخال تعديلات على هذه القوانين بما يخدم التنمية حسب ادعاءاتها ومنها أساسا منشور وزارة الداخلية بتاريخ 13 نونبر 1957 تحت إسم ضابط تقسيم الأراضي الجماعية، الذي حدد فيه شروط ومعايير الاستفادة الخاصة بالذكر وطرق تقسيمها ومدة الانتفاع... الخ وكذلك الظهير رقم 30-14 الصادر بتاريخ 25 يوليوز 1969 الخاص بنظام الأراضي الجماعية بدوائر الري الذي بمقتضاه تم تحويل الأراضي من الملكية الجماعية إلى ملكية الشائعة بين ذوي الحقوق بمبرر تحسين المردودية (الفصل 2) وكذلك حدد طريقة انتقال الإرث من الحصة المشاعة إلى أحد الورثة فقط الذي يتم اختياره بالتوافق أو بتدخل مجلس الوصاية مع وجوب تأدية باقي الورثة قيمة حقوقهم (الفصل 8) على أن يمنع التحلي عن الحصاص المشاعة إلا لفائدة ملاك على الشياخ (الفصل 7) من الظهير + المرسوم الملكي بمثابة قانون رقم 267-66 التي تجعل الدولة كوسيط، وكما لك على الشياخ مع أفراد الجماعة، كما يمكن تجزئة العقار الجماعي بصفة كلية أو جزئية بقرار مشترك بين وزير الداخلية ووزير الفلاحة بكيفية تساعد على منح كل ذي حق قطعة أرضية تعادل مساحتها حصته على الشياخ، لا تقل عن خمسة هكتارات والا تبقى الأراضي على الشياخ لذوي الحقوق غير الأفراد المسلمة إليهم قطعا أرضية، هكذا يؤدي هذا الظهير بالقطع الموزعة من الملكية الجماعية إلى الشائعة ثم إلى الملكية المعززة بعد القيام بعملية التجزئة ويتم نزع الأراضي من الفلاحين المعدمين شيئا فشيئا بطرق "قانونية" لصالح أعيان المناطق، فيتم خلق طبقة خادمة للمخزن وتحويل فلاحين صغار معدمين إلى عمال زراعيين، وهذا ما

## السكان الأصليون والارتباط بالأرض

مصطفى الخياطي

في الصحة والتعليم والتنمية. ففي المكسيك مثلا أو بوليفيا أو كواتيمالا، وفي مجال التعليم الذي هو أساس رقي المجتمعات ومقياسه، تُحرم غالبية السكان الأصليين من فرصة التعلم، إذ لا تتجاوز نسبة المتعلمين بينهم 40%. وفيما يخص مستوى الفقر، 18% فقط من السكان الأصليين في المكسيك يعيشون فوق خط الفقر. وفي أستراليا يمثل الدخل الفردي للسكان الأصليين نصف دخل الوافدين. وأطفال السكان الأصليين بكندا يموتون بمعدل مضاعف عن أقرانهم غير الأصليين. وحتى عندما يتلقى السكان الأصليون تعليمهم كما يتلقاه الآخرون، فإنهم يواجهون مصير التمييز في الحصول على عمل وأجر. ففي أمريكا مثلا ينخفض دخل السكان الأصليين بنسبة 25% وفي بوليفيا 28% وفي كواتيمالا 50%.

للسكان الأصليين حقوق معترف بها في كل العالم، على أنها نتاج للظروف الثقافية واللغوية والدينية والاقتصادية، ونتاج كذلك لنظمهم الاجتماعية والسياسية. هذا الاعتراف الدولي يركز على الظلم والحيث الذي لحقهم عبر التاريخ الدموي للقوى الاستعمارية، وكذا الأخطار التي تهدد وجودهم وهويتهم المادية، ثم الهشاشة التي تطبع عيشهم على مختلف المستويات والأصعدة. وقد اعترفت الصوك الدولية بهذا الوضع الشاذ، حيث أنهم يعانون التمييز السلبي عن السكان الآخرين مما استدعى سن قوانين دولية ومحلية لحمايتهم وحماية موروثهم الثقافي والاجتماعي المتجذر قبل الغزو الاستعماري.

قد نتفق وقد لا نتفق حول الأهداف والمصالح الحقيقية وراء سعي المنظمات



وإذ أن للأرض قيمة لا تُضاهى في تثبيت وصون الهوية المادية للفرد والجماعة، فإن الاتفاقية الدولية ل OMT رقم 169 التي جاءت لإصلاح أعطاب اتفاقية 107، فإنها (169) تتضمن في إطار الحق في الحياة، الحق في امتلاك الأرض بمعنى مجمل المساحة التي تمارس فيها الشعوب الأصلية حياتها المادية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والروحية. وترتكز الاتفاقية على العلاقة الخاصة التي تربط الشعوب الأصلية بالأراضي التي تقيم فيها وتستغلها. وتنص المادة 14 من الاتفاقية على التزام الدول الأطراف بالاعتراف بـ "حقوق الشعوب المعنية في ملكية وحيازة الأراضي التي تشغلها تقليديا...."

الدولية لإدماج السكان الأصليين في مجتمعاتهم المستحدثة وإدماج أنماطهم الاقتصادية والاستهلاكية، فالرأسمالية بطبيعتها تبحث عن توسيع أسواقها وتنوع مواردها الطبيعية والطاقة وخامات صناعاتها والقوى العاملة. لهذا سعت منظمة العمل الدولية سنة 1957 إلى تبني الاتفاقية 107 المتعلقة بحماية السكان الأصليين... وإدماجهم في المجتمع... ولم تقتصر هذه الاتفاقية على الاعتراف فقط، بل الدمج والتكامل. إلا أن هذه الإجراءات الحقوقية كانت سيفاً ذو حدين بعد تنامي مظاهر الاستغلال والكثافة في العمل والإنتاجية، والتمييز في الحقوق التشغيلية داخل الطبقات العاملة الصناعية والفلاحية (أجور غير متكافئة - طبيعة العمل - مدة العمل...). وتجاوز هذا التمييز حدود العمل ولحق أسر العمال وأولادهم على مستوى الحق

## الأرض هوية إنسانية وانتماء ومأوى وتراث ثقافي وعنصر أساسي من عناصر الصراع الطبقي

محمد الهاكش

عملية ما يسمى بالشراكة مع القطاع الخاص التي انطلقت سنة 2004 عبر الكراء لمدة تتراوح بين 17 إلى 44 سنة قابلة للتמיד أو التمليك.

أما بالنسبة للمستفيدين من الأراضي سواء في الشطر الأول أو في الشطر الثاني هم الأعيان والوجهاء وأهل السلطة والجاه والمال من سياسيين وبرلمانيين وأمراء وشركات قوية كالأملاك الفلاحية وشركة زيبير وشركات أجنبية فرنسية وإسبانية وأمراكية وروسية أما العمال الزراعيين والفلاحين الكادحين والتقنيين والمهندسين الفلاحيين والمعطلين فلم يتم حتى التفكير في تمكينهم من بعض الهكتارات من الأراضي التي كانت أصلا في ملكية الشعب قبل أن ينتزعها الاستعمار منه.

ومن غريب الصدف في هذا الباب أن أحد الضيعات الكائنة بمنطقة الرماني تم استنجازها في إطار عملية التفويت في شطرها الثاني لشركة تضم من بين المساهمين فيها أحد أبناء المعمر الذي كان يستغلها قبل إسنادها لشركة سوجيطة. وتجدر الإشارة أن هذه الضيعة كانت أصلا في ملك البشيرين الذين قاوموا الاستعمار إلى جانب حمو الزاياني. نفس الشئ بالنسبة لضيعة بمنطقة بركان التي تم كرائها لابن معمر كان يستغلها خلال الاستعمار.

إن تفويت الأراضي الفلاحية للدولة هي أحد الأعمدة الأساسية التي بنيت عليها الاستراتيجية الفلاحية المغربية والمسماة "مخطط المغرب الأخضر" حيث ارتأت الدولة، التحلي عن الأراضي الفلاحية التي كانت تستغلها عبر شركة التنمية الفلاحية (سوجيطة) وشركة تسيير الأراضي الفلاحية (سوجيطة) وكرائها لمدد طويلة لكبار الملاكين والمستثمرين المغاربة والأجانب بنية خلق مركبات زراعية صناعية صاحبتها مساعدات سخية عبر صندوق التنمية الفلاحية. عرف هذا التفويت اختلالات كثيرة وأهمها:

- غياب تصور واضح للشراكة حيث لم تحدد الدولة سلفا مهام الشراكة في اتجاه خدمة استراتيجيتها التنموية في المجال الفلاحي بالإضافة إلى تعدد المتدخلين والقوانين وزهادة ثمن الكراء الذي بين 800 و1000 درهم في الوقت الذي تفوق سومة الكراء 5000 أو 6000 درهم في السوق.

- لم يتم توجيه الشراكة إلى الزراعات الأساسية المرتبطة بالسيادة الغذائية وتم التراجع على إنتاج البذور حيث، عكس ما كان متفقا عليه، فوتت الدولة 40000 هكتار كانت خارج الشراكة.

- تهميش الفلاحين الكادحين والفلاحين ذوي الامكانيات المحدود من دخول الشراكة وحسب تحليبي لمعطيات الشطر الثاني الذي فوتت فيه 50000 هكتار اتضح ان 50 في المائة من المساحة المفوتة استفاد منها كبار العقاريين الذين ليس بالضرورة مهنيين، 25 في المائة استفاد منها شركات فلاحية مهنية، 15 في المائة اجانب و10 في المائة سياسيين وبرلمانيين.

### تسريح العمال وضعف الاستثمارات.

هذا بالنسبة لأراضي الدولة، أما بالنسبة لأراضي الجموع أو الأراضي السلالية فإنها تتعرض لاستحواذ واسع من طرف لوبيات العقار والمستثمرين في الفلاحة تحت اشراف وزارة الداخلية. ان التدبير الذي تعرفه المساحة الإجمالية لهذه الأراضي المقدر بـ 15 مليون هكتار، 85% منها هي أراضي رعوية والباقي أراضي غابوية وفلاحية صالحة للزراعة سيتم التطرق إليها في مقال لاحق نظرا لضيق الحيز.

العقاريين وهمشت صغار الفلاحين كما عملت على ترسيخ سيادة النظام الرأسمالي التبعية لبلادنا عبر توجيه الإنتاج الفلاحي نحو الأسواق الخارجية بدل الاهتمام بضمأن السيادة الغذائي للشعب المغربي. ان هذا التوجه الذي يعمق النمط الرأسمالي أصبح واضح المعالم بعد الإعلان عن السياسة الجديدة المتجسدة في مخطط المغرب الأخضر الذي سيضع باسم الدولة وتحت وصايتها عوامل الإنتاج الأساسية (الأرض والماء ورأس المال) في يد الرأسمال الزراعي وحفنة من كبار الملاكين مع إدماج الفلاحين المتوفرين على إمكانيات الإدماج أما ما تبقى من الفلاحين الكادحين الذي يبلغ عددهم أزيد من مليون حسب تقديراتنا سيبقون خارج التغطية.

للإمام بأصل أراضي شركتي صوديا سوجيطة وكيفية إنشائها ومساحتها الأصلية يتوجب العودة إلى الوراثة



لمعرفة الكيفية والمسار الذي قطعه الأراضي المسترجعة من المعمرين ليصل ما تبقى منها إلى الحالة التي هو عليها اليوم. الكل يعلم أن الأراضي التي كانت تديرها شركتا صوديا وسوجيطة هي أصلا أراضي لفلاحين مغاربة تم الاستيلاء عليها بالقوة في فترة الاستعمار، وكانت مساحة هذه الأراضي تفوق المليون هكتار. من أجود الأراضي الصالحة للزراعة بالمغرب وأكثرها إنتاجية، وهذه الأراضي كانت قد انتزعت من أصحابها الأصليين إما عن طريق الإدارة الاستعمارية الرسمية أو من خلال اغتصابها من قبل معمرين بصفتهم الفردية. ومع بداية السبعينات تم استرجاع 320 ألف هكتار من أراضي المعمرين في إطار قانون المغربية وتم إسناد إدارة هذه المساحة من الأراضي - مؤقتا - إلى شركتين عموميتين وهما صوديا وسوجيطة في حين لم يعرف مصير مئات الآلاف الأخرى من الهكتارات التي راحت في ظروف غامضة.

وبلغة الأرقام فالمعمرون استحوزوا على مليون و215 ألف هكتار، وكانت هذه المساحة موزعة بين الإدارة الاستعمارية الرسمية بحوالي 600 ألف هكتار والتي تم استرجاعها بين سنتي 1964 و1966 وبين المعمرين كأفراد بمساحة تقدر بـ 800 ألف هكتار أسندت 320 ألف منها للشركتين، كما تم الإشارة إلى ذلك سابقا، وتم تصريف 480 ألف المتبقية بطرق غير قانونية.

انطلقت، إذن، الشركتين سنة 1972/73 بمساحة 320 ألف هكتار استفادت منها عملية الإصلاح الزراعي بـ 90 ألف هكتار وخلال مدة زمنية بلغت 3 عقود (كتدبير مؤقت 99) فقدت الشركتان أكثر من 40 في المائة من مساحتهما الأولية إذ لم يبقى النهب الذي تعرضت له هذه الأراضي إلا على 120 ألف هكتار وهي المساحة التي شملها مخطط إعادة الهيكلة أو

للأرض أبعاد متعددة، فبالإضافة إلى كونها خزان الموارد الطبيعية من ماء ومعادن ومسرح البيئة وحاملة المواد الغذائية فإنها في نفس الوقت هوية إنسانية وانتماء ومأوى وتراث ثقافي. إن الأرض هي أحد المميزات الأساسية لكيثونة الشعب إلى جانب التاريخ المشترك واللغة والقيم الدينية والعقائدية المشتركة.

وانطلاقا من كل هذه الأبعاد، يتضح أن الإنسان لا يمكن أن يحيى دون ارتباطه بالأرض وامتلاكه الحق في استغلالها واكتساب العيش منها وتحقيق هويته فوقها. لقد شكلت الأرض والدفاع عنها، منذ العصور الأولى لظهور الإنسان إلى حد اليوم، الهاجس الأساسي والجوهرى للشعوب من أجل إثبات هويتهم وحريتهم والحفاظ على وسائل عيشهم، كما كانت عبر التاريخ مطية الطغاة والمستبدين لفرض استبدادهم وطمعهم واستغلالهم. ويندرج في هذا المجال مقاومة الاحتلال قديما وحديثا كالمقاومة الفلسطينية وكل الحركات الاجتماعية التي عرفها العالم للدفاع عن الحق في استغلال الأرض وتوزيع خيراتها في بلدانهم كالحركات التي عرفتها قبيلة بورنيو بماليزيا حيث أشعل أعضاء القبيلة النار في مجموعة من الخطابين للاحتجاج على استغلال الخشب وزيت "لابالم" وكذا حركة الفلاحين بدون أرض في البرازيل وفي جنوب الشيلي والأرجنتين وحركة القبائل الأصلية بشمال شرق الهند التي قاومت لاسترجاع الأراضي التي تم إخلانهم منها منذ عدة سنوات من أجل إنشاء سد وانتفاضة فلاحية ولاد خليفة بالمغرب وحركة آكال بمنطقة سوس ماسة حاليا والأمثلة كثيرة ومتنوعة والصراع على الأرض مازال مستمرا مادام الاحتلال والاستغلال والاستبداد قائما والأرض في آخر المطاف تشكل عنصرا أساسيا من عناصر الصراع الطبقي. ويمكن في هذا الباب أن نذكر قبائل المغرب في الأطلس والريف وسوس التي سجلت أروع الملاحم في كفاحها ضد الاستعمار ومن أجل الحرية والأرض وثورة عبد الكريم الخطابي مازالت شاهدة على ذلك.

وفي الأخير يجب أن أسجل أنه بالنسبة لبلادنا لا بد من مواصلة النضال من أجل الاعتراف بالحق في الأرض لمن يكذب بها وملأمة القانون الوطني مع القوانين الدولية فيما يخص استغلال الأراضي والموارد الطبيعية وكذا إرجاع الأراضي المسترجعة من الاستعمار إلى أصحابها الأصليين.

كما أشرت إليه سابقا شكلت الأرض دائما مطية للمستعمرين لإخضاع الشعوب وعاملا أساسيا للطبقة المسيطرة والمستغلة (بكافة أنواعهم إقطاع وفيوداليين وكومبرادور وأهل الجاه والسلطة وبورجوازيين كبار ...) لفرض استغلالها والاستحواذ على الخيرات على حساب الفلاحين الكادحين (الرباعة والخماسة...) والعمال الزراعيين وعلى حساب سكان القرى والقبائل. إن الطبقة المسيطرة يمكن، من أجل مصالحها، أن تهجر قبيلة بأكملها وذلك لبناء سد أو مشروع فلاحية كبير كرونش اداروش مثلا.

إن القبائل الأمازيغية التي كانت تستغل الأراضي بشكل جماعي (أراضي الجموع التي كانت تشكل الأغلبية) تمكن الاستعمار بتواطؤ ومشاركة الإقطاع وكبار القواد أن يجردوها من أراضيها ويفرض قانون التمليك والتحفيز مباشرة بعد دخوله. هكذا كانت بداية تهميش وتفجير أغلب المناطق المغربية وخاصة منها الأمازيغية التي واجهت بشراسة تقدم المستعمر داخل التراب الوطني وقاومت المحتل إلى آخر رمق. ويستمر هذا التهميش حاليا لان الأراضي لم يتم إرجاعها لأصحابها بعد أن غادر المعمرين ونظرا لأن السياسات الفلاحية المتبعة كرسست بالأساس خدمة كبار الملاكين



## الأراضي المسترجعة: استرجعت من من؟

محمد متلوف

وبتاريخ 26 شتنبر 1963 صدر ظهير يتعلق بتحديد الشروط التي بموجبها ستسترجع الدولة أراضي الاستعمار، وبعد إعلان حالة الاستثناء سنة 1965 وبالضبط بتاريخ 2 مارس 1973 صدر ظهير يتعلق بنقل ملكية العقارات الفلاحية أو القابلة للفلاحة التي يملكها أشخاص ذاتيون أجانب وأشخاص معنويون، وهكذا الت إلى الدولة (الملك الخاص) مجموعة من العقارات المتواجدة خارج المجال الحضري وتكتسي صبغة فلاحية تم تحفيظها بإسم الدولة المغربية. والخطير في الأمر أن مشكل الأراضي الفلاحية أو القابلة للفلاحة طرح على القضاء المغربي في نزاع عقاري بين عائلة مغربية ومعمرين حول أحقية من على العقار وصل الملف إلى المجلس الأعلى سابقاً محكمة النقض حالياً وللوقوف على الحقيقة راسل المجلس الأعلى آنذاك المحافظ العام بالرباط مستفسراً إياه حول احترام الفصل 60 من اتفاقية الخزيرات والذي ينص على ما يلي: "تملك الأجنبي لأرض فلاحية بالمغرب لا يكون صحيحاً إلا بالشراء والرخصة من الدولة المغربية وأن أي شراء مجرد من الرخصة هو شراء باطل" وكان جواب المحافظ العام بالرباط أنه لم يسبق لأي أجنبي إلى غاية 1958 أن تملك أرضاً فلاحية باحترام المادة 60 من اتفاقية الخزيرات لسنة 1906 وهما شرط الشراء وشرط الرخصة من الدولة المغربية وحكم لصالح المدعين المغربية المجلس الأعلى بغرفتيه حسب قرار عدد 61.

خلاصة القول ان الدولة المغربية استرجعت تلك الأراضي الفلاحية والضيعات من القبائل المغربية ومن عائلات مغربية ولم تسترجعها من المعمرين الفرنسيين بشهادة القضاء بحكم نهائي حاز قوة الشيء المقضي به وتملكها لتلك العقارات هو تملك باطل خاصة وأن القصر وفي ظل صراعه مع أحزاب الحركة الوطنية ولضمان استمراريته وزع الآلاف من الهكتارات على مجموعة من كبار العسكريين والسياسيين لضمان ولائهم والقلّة من تلك الأراضي الفلاحية والضيعات وزعها على مجموعة من الفلاحين الصغار في إطار تعاونيات فلاحية وفق دفتر تحملات الاستغلال الجماعي مقابل مبالغ مالية تؤدي للخزينة العامة والذين أسقط حق العديد منهم في الاستفادة من تلك الأراضي بطمع من الإقطاعيين والمضاربين العقاريين.

مختلف المنتوجات الزراعية المعدة للتصدير للبلدان الغربية. وهكذا استمر الاستغلال الاستعماري لخيرات البلاد الفلاحية والسلمكية والثروات المنجمية والفوسفاطية... إلخ إلى غاية سنة 1955 تاريخ إعلان الاستقلال الشكلي للمغرب مع استمرار نهب خيرات البلاد الفلاحية والسلمكية والثروات المنجمية والفوسفاطية بطرق ملتوية تدخل في إطار الاتفاقيات السرية والتبعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كدليل قاطع على خروج المعمرين من الباب ودخولهم من النافذة.

وبعد سنة 1955 بمجرد بداية رحيل المعمرين الفرنسيين على الخصوص، حل محلهم لاستغلال تلك الأراضي الفلاحية والضيعات من كان يطلق عليهم الفدائيين والمقاومين والأحزاب السياسية المنبثقة عن الحركة الوطنية بالخونة لأنهم سهلوا عملية استعمار المغرب بأقل تكلفة مالية وبشرية، بل وكانوا يتعقبون رجال ونساء المقاومة المغربية وتحديد أماكن تواجدهم وتواجدهم مما جعل أيادي الغدر الفرنسي تصفي جسدياً الكثير منهم وتعتقل الباقي ببرودة دم؛ لكن مع ترأس الراحل عبدالله إبراهيم لحكومة 1969 تعالت الأصوات الشعبية والحزبية المطالبة باسترجاع تلك الأراضي الفلاحية والضيعات والمقدرة آنذاك بالآلاف الهكتارات مع اعتقال هؤلاء الذين اعتبروا خونة؛ الأمر الذي أرغم محمد الخامس آنذاك للرضوخ لهذه المطالب وتمت مصادرة الأراضي الفلاحية والضيعات من هؤلاء واعتقل كل الذين وظفهم المعمر الفرنسي إبان حقبة الاستعمار. وبمجرد وفاة محمد الخامس ومجيء الحسن الثاني للملك سنة 1962 وأدراكه لقوة الأحزاب السياسية المنبثقة عن الحركة الوطنية، بادر إلى إعلان أول دستور سهر على إعداده أساتذة القانون الدستوري والقانون العام من الفرنسيين (جون روني ديوي وجورج فيدال) وآخرين، وضع على المقاس، مما جعل حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يصدر منشوراً تحت عنوان "لماذا يجب مقاطعة الاستفتاء حول الدستور الممنوح" وشن حملة واسعة لمقاطعته؛ لكن الحسن الثاني أقدم على إطلاق سراح ما يسمونهم المقاومين بالخونة وأعاد لهم كل تلك الأراضي الفلاحية والضيعات وتقدموا للانتخابات وفازوا بأغلبية مقاعدها وأصبحوا يسمون بـ"اصدقاء فرنسا".

قبل الحقبة الاستعمارية للمغرب من قبل القوى الامبريالية، ظل المغاربة يستغلون أراضيهم الفلاحية بشكل جماعي سواء زراعة مختلف المنتجات الفلاحية أو في الرعي، وذلك في إطار نظام الجماعة، وعند كل خلاف سواء بين القبائل أو داخل نفس القبيلة يتم الاحتكام لشيخ القبائل وحكماءها الذين لهم كلمة الفصل في المنازعات بشكل سلمي. واستمر هذا الاستغلال الجماعي للأراضي إلى أن تم احتلال المغرب من طرف المعمرين الفرنسيين والاسبان وغيرها؛ وذلك بعد دراسات قبلية قام بها خبراء وباحثين في مجال علم الاجتماع الكولونيالي لتسهيل عملية استعمار المغرب بأقل تكلفة مالية وأرواح بشرية. وهكذا تم سن سياسة فرق تسد وتحويل المجتمع المغربي من مجتمع متضامن ووحودي إلى مجتمع انقسامى قبلي. ومنذ سنة 1906 عقدت اتفاقية الخزيرات الممهدة لاستعمار المغرب تحت ذريعة الحماية التي فرضت على المغرب مع مطلع سنة 1912 وتقسيم خيرات البلاد على مجموعة من الدول الاستعمارية وخاصة فرنسا واسبانيا اللتين نالتا حصة الأسد من الأراضي المغربية وخاصة فرنسا التي استحوذت على أخصب الأراضي الفلاحية أو القابلة للفلاحة لسد احتياجات الفرنسيين والمغرب بصفة عامة من المنتوجات الزراعية كالكروم والخضر والفواكه، ناهيك عن نهب ثروات البلاد من الأسماك والفوسفاط... إلخ.

وبالرجوع لاتفاقية الخزيرات لسنة 1906 نجدها تنص في المادة 60 على ما يلي: "لا يحق لأي شخص أجنبي أن يملك أية أرض فلاحية أو قابلة للفلاحة بالمغرب إلا بموجب شرطين: عقد شراء وترخيص من الدولة المغربية؛ الأمر الذي دفع بالمعمرين وخاصة الفرنسيين إلى نهج سياسة اضطهاد المغاربة عبر انتزاع أراضيهم بالقوة وتهجيرهم من قبائلهم إلى مناطق المغرب غير النافع، بل اغتيال العديد من شيوخ القبائل واعتقال الآلاف منهم واغتصاب أراضيهم وتوزيعها على المعمرين لاستغلالها في الفلاحة والرعي عبر إدخال زراعات غريبة لخدمة الأسواق الفرنسية ومعها الأوروبية وانتشار الزراعات السقوية مع ما رافق ذلك من كهرة هذه المناطق الفلاحية، وفك العزلة عنها بإعادة هيكلة البنيات التحتية من طرق ومسالك وقناطر لتسهيل عمليات تنقل المعمرين وتنقل

## الاستعمار ونهب الأراضي الفلاحية

الاستيلاء على 20000 هكتار وأنه لم يبقى لهذه القبيلة إلا الحد الأدنى مما قد تحتاجه لفلاحتها وماشيتها.

إن سياسة ليوطي كانت تشجع الرأسمالية الكبرى في البادية، إلا أن رسالة وزير الخارجية الموجهة إلى نائب منطقة لاجيروند الفرنسية بتاريخ 26 فبراير 1926، تؤكد على أهمية المستوطنات المتوسطة والصغرى، وعلى ضرورة تقديم كل التسهيلات للمستفيدين، لهذا نجد معدل المستوطنات الخاصة تقل عن 200 هـ.

"هكذا يبدو جلياً أن الأرض أصبحت موضع مضاربات ومحل احتكار واغتصابات، فالمخزن قد رهن جزءاً من التراث العقاري وباع جزءاً آخر منه، مما يشهد على ضعف الدولة التي صارت مجرد شبح. كان الأعيان بدورهم، يتعاملون مع البرجوازية الأوروبية ويتواطؤون معها، وذلك على حساب الفئات المستضعفة. كل هذا أدى إلى تفويت جزء من الأراضي المغربية إلى شركات رأسمالية أو خواص أجانب ومن ثم إلى بداية دمج المغرب في السوق الرأسمالية العالمية، وكذا إلى بداية تكون "برجوازية زراعية" محلية". (عبد الجليل حليم؛ "البادية المغربية عبر التاريخ ص 159-158").

مواد مطلوبة في السوق الخارجية كالخمر، والحوامض...). بجانب هذا القطاع المزدهر، نجد قطاع تقليدي مهمش يستعمل دائماً المحراث الخشبي والدواب لإنتاج الحبوب من أجل الاكتفاء الذاتي، أو تربية المواشي في نفس الظروف العتيقة.

من أمثلة النهب الذي تعرضت له الأراضي الفلاحية: طلب Pierre Maître في بداية 1925 من الحكومة أن تفوت له ملكية خاصة 75000 هـ من أجود الأراضي، وأن تعترف له بحق التنقل في 385000 هـ وحق استغلال البقع التي يراها مناسبة لمشروعه، والحق في عيون المياه الجوفية، واستثمار 3000 لتر في الثانية من مياه واد ملوية وواد ملولو و80% من صبيب واد زا، وبناء سد حمولته 20 مليون متر مكعب على نفقات الدولة لتنظيم صبيب واد زا. وقد فوتت له الدولة، بالفعل في 1928، 20.000 هـ، وحق استثمار 1750 لتر في الثانية من مياه واد ملوية وواد ملولو وواد زا، كل هذا مقابل إحياء (!!) هذه الأراضي وتربية 10.000 رأس من الغنم.

والمثل الثاني تلخصه رسالة ليوطي إلى المسؤولين في الاتحاد الاستعماري الفرنسي "Union Coloniale Française" يوضح فيها أنه تم بقبيلة بني مطير

### (التشكيلة الاجتماعية والصراع الطبقي بالمغرب)

يملك الأوروبيون قبل 1914 حوالي 80.000 هـ وذلك في المغرب، الشاوية، دكالة وعبدلة.

خلال الحرب الأولى استولى المعمرون على 70.000 هـ جديدة. وقد شمل الاستيطان الفلاحي الخاص والعمومي حوالي مليون وثمانين ألف هكتار (1.080.000 هـ) من أجود الأراضي؛ 210 000 هـ في ضواحي فاس-مكناس، 200 000 هـ في المغرب، 130 000 هـ في الشاوية... هذا إضافة إلى المساحات الشاسعة التي أصبحت في حوزة القواد الكبار ورموز المخزن، مثل الكلاوي الذي أصبح تحت تصرفه، هو وصهره حمو، أكثر من 7000 هـ. وهكذا ظهر قطاع فلاحى عصري، الرأسمالية الزراعية، وظهرت معه طبقة اجتماعية جديدة تتكون من آلاف العمال الزراعيين. لقد قدر عدد الفلاحين المعدمين (بدون أرض) بـ 33% في بداية الثلاثينات، وهذا جيش احتياطي هائل من اليد العاملة للمعمرين في البادية، وللرأسماليين في المدينة.

إن قوى الإنتاج عرفت ثورة حقيقية في البادية المغربية (استعمال آليات حديثة، الأسمدة، خلق تعاونيات، إنتاج

## القيادة ليلي خالد تُعلن الإضراب عن الطعام إسناداً للمعتقلين المضربين

أعلنت عضو اللجنة المركزية العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ليلي خالد، البدء بالإضراب عن الطعام، دعماً وإسناداً للمعتقلين جدير بالذكر أن 30 معتقلاً إدارياً من الجبهة

الفاشي المجرم، بإضرابكم تنتزعون حريبتكم وحرية شعبكم، لكم المجد - لكم النصر، بكم نمضي وننتصر".



الشعبية في سجون الاحتلال، شرعوا في الإضراب المفتوح عن الطعام؛ وذلك رفضاً لاستمرار اعتقالهم الإداري.

ويأتي هذا الإضراب احتجاجاً على سياسة الاعتقال الإداري، وعمليات تجديد الاعتقال التي تتم أكثر من مرة دون تحديد سقف زمني لذلك، خاصة في أوساط الأسرى المحررين.

بوابة الهدف

الإداريين الذين شرعوا اليوم بالأضراب في سجون الاحتلال.

وقالت القيادة خالد في رسالة لها اليوم إنها شرعت بالإضراب عن الطعام؛ لمشاركة المعتقلين المضربين، مؤكدة على أنهم ليسوا وحدهم، فشعبهم وأمتهم وأحرار العالم معهم.

ووجهت القيادة رسالة للمعتقلين المضربين قائلة: "أنتم في خطوط المواجهة مع هذا العدو

## فلسطين المحتلة:

### 30 معتقلاً إدارياً يشرعون في الإضراب المفتوح عن الطعام

شرع 30 معتقلاً إدارياً في سجون الاحتلال، اليوم الأحد، في الإضراب المفتوح عن الطعام، وذلك رفضاً لاستمرار اعتقالهم الإداري.

وقال الأسرى في بيان لهم: "على هذه الأرض ما يستحق الحياة، ولأعداء الإنسانية نقول على هذه الأرض ما يستحق النضال كي نتمكن من الحياة، وفي سياق نضالنا المستمر نشرع اليوم بإضراب مفتوح عن الطعام، مطلبنا، هواء نقي، وسماء بلا قضبان، ومساحة حرية، ولقاء عائلي على مائدة، بينما مطلب الاحتلال سلخنا عن واقعنا الاجتماعي، ودورنا الوطني، والإنساني، وتحويلنا لركام، وبين مطلبنا، ومطلبهم، تحسم قوة الاحتلال بسياسة الاعتقال الإداري البغيض".

وتابع الأسرى: "نحن أبناء الأرض، ورثة أبو عمار، والحكيم، والباسين، والشقاقي، والقاسم، ورثة كل الشهداء، نحن رفاق ناصر أبو حميد الذي فضح مجدداً بوجهه، ويمرضه، حقيقة الاحتلال الفاشي، بثقة وغضب نقول وإهم من يعتقد أن اعتقالنا سيحولنا لحطام، فأينما وجدنا تلك مساحة نضال، نشق الدرب نرفع السيف، مدركين ما ينتظرنا من قمع وتكيل وعزل، ومصادرة ملابسنا، وصور أطفالنا، وزجنا بزنازين اسمنتية خالية من كل شيء، إلا من أجسادنا وآلامنا، تفتيش مستمر، تنقلات دورية، لا سجاثر، ولا زجاجات ماء، وبالكاد نلتقط الهواء، ورغم القتل البطيء نعلنها صرخة.. إن رفض الظلم والنضال ضده، هو غذاء أرواحنا المحلقة في سماء الوطن، وعبر هذا النضال، وإسناد شعبنا المقاوم سنصنع غد مشرق".

وجاء في البيان: "أيها المتجدرون في الأرض، ونحن نغادر غرف السجن إلى الزنازين، وأقسام العزل نقدم اعتذارنا، وشكرنا لكم، اعتذارنا لأمهاتنا، وأبائنا، وزوجتنا، وأبنائنا، وأحببتنا على الأثم الذي يرافقكم طيلة أيام الإضراب، ونقول لكم: إن انتصارنا يكمن في ابتسامتكم، واعتذارنا من كل من سيتضرر من المتضامنين معنا بسبب وحشية وبربرية الاحتلال، ونقدم شكرنا لكل السواعد التي تعمل لإسنادنا وتحقيق انتصارنا".

وخاطب الأسرى شعبنا بالقول: "أيها الأحرار في كل مكان إن خوض هذه المعركة ضد سياسة الاعتقال الإداري، والتي نأمل أن تتدرج بانضمام كل المعتقلين الإداريين لها هي حلقة هامة في سلسلة النضال لإنهاء هذه الجريمة البشعة، ما يميزها أنها تُحمل على أكتاف مجموعة مناضلين ارتضوا خوضها لإعلاء الصوت ضد ظلم، ظلم الاحتلال، وعلى طريق إنهاء هذه السياسة التعسفية هي تجديد لأخلاقنا الثورية الفلسطينية، التي لم تتمكن قوى البطش من تحييدها أو انتزاعها، فالإرادة تصنع المستحيل، وإرادة شعبنا سننتصر".

ويأتي هذا الإضراب احتجاجاً على سياسة الاعتقال الإداري، وعمليات تجديد الاعتقال التي تتم أكثر من مرة دون تحديد سقف زمني لذلك، خاصة في أوساط الأسرى المحررين.

وكان هؤلاء المعتقلون الإداريون قد وجهوا رسالة قبل عدة أيام، أكدوا فيها أن مواجهة الاعتقال الإداري مستمرة، وأن ممارسات إدارة سجون الاحتلال "لم يعد يحكمها الهوس الأمني كمحرك فعلي لدى أجهزة الاحتلال، بل باتت انتقاماً من ماضيهم".

ومن الجدير ذكره، أن الاستعداد لهذه الخطوة يأتي في ظل استمرار الاحتلال في تصعيده من عمليات الاعتقال الإداري، واتساع دائرة الاستهداف، حيث تجاوز عدد المعتقلين الإداريين في سجون الاحتلال 760 معتقلاً إدارياً بينهم أطفال ونساء، وكبار في السن، ومرضى، علماً أن 80% من المعتقلين الإداريين هم أسرى سابقون أمضوا سنوات في سجون الاحتلال، وجل عمليات الاعتقال التي تعرضوا لها كانت اعتقالاً إدارياً.

والاعتقال الإداري يعتبر إجراء تلجأ له قوات الاحتلال لاعتقال الفلسطينيين دون تهمة محددة ودون محاكمة، مما يحرم المعتقل ومحاميه من معرفة أسباب الاعتقال، ويحول ذلك دون بلورة دفاع فعال ومؤثر، وغالباً ما يتم تجديد أمر الاعتقال الإداري بحق المعتقل ولترات متعددة، بحسب مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان.

ويُشار إلى أنه يوجد في سجون الاحتلال نحو 682 أسيراً بموجب قرارات اعتقال إدارية من بين حوالي 4600 أسير وأسيرة، ويقدر عدد قرارات الاعتقال الإداري منذ عام 1967 بأكثر من 54 ألف قرار اتخذته سلطات الاحتلال بحق الأسرى الفلسطينيين.

## حول فلسطين الصامدة: أساتذة جامعيون بالمغرب يتضامنون

الفلسطيني من أجل بناء دولته المستقلة على كامل تراب فلسطين بعاصمتها القدس وعودة اللاجئين وإجلاء الاستعمار الصهيوني المدعم



من طرف الامبريالية العالمية، كما تحيي عالياً المقاومة الفلسطينية الباسلة وتقف إجلالاً لشهداء الشعب الفلسطيني وللأسرى الصامدين في سجون الاحتلال الصهيوني".

مما جاء في بيان الجمع العام لأساتذة كلية العلوم - عين الشوق بالدار البيضاء، التابعين للنقابة الوطنية للتعليم العالي، المنعقد يوم الخميس 22 شتبر 2022 بقاعة المحاضرات بنص الكلية:

"... يؤكد الجمع العام موقف النقابة الوطنية للتعليم العالي الرفض والمدين لكافة أشكال ومظاهر تطبيع الأنظمة العربية مع الكيان الصهيوني العنصري الاستعماري الغاشم المحتل للأراضي الفلسطينية ضد على مواقف شعوبها الثابتة الداعمة للقضية الفلسطينية وخاصة التطبيع العلمي والثقافي والجماعي، وفي هذا الصدد فإنه يدين ويندد بتصريح وزير التعليم العالي عزمه القيام بزيارة للكيان الصهيوني ويعبر عن رفضه التام التعامل والتطبيع مع الكيان الصهيوني ويندد برئاسة جامعة عبد المالك السعدي بتطوان بمناسبة تطبيعها العلمي مع الصهاينة. إن الجمع العام يؤكد مساندته اللامشروطة لكفاح الشعب

# قادة اوريبيون ينعون النظام الليبرالي

## الحسين بوتبغلي

اختياراتهم السياسية الخرقاء. ولا مكانة في هذا الإطار لأية أفكار معارضة، والا كان مصير أصحابها ما تعرضت له الوزيرة الفرنسية (Ségolène Royal) التي انتقدت سياسة فرنسا تجاه الحرب الأوكرانية-الروسية على قناة تلفزيونية (BFMTV) فتم اسكاتها باستبعادها نهائيا عن فضاءات هذه القناة.

بصدد التحولات العميقة التي يشهدها عالمنا قام المستشار الألماني "شولتزر" مؤخرا من جهته بنشر مقال يصف فيه "الواقع الجديد"، أي نقطة التحول التاريخية الحالية على أنها تشكل تهديدا للديمقراطية الليبرالية. بحيث بين ان الوضع الذي يمر منه الاقتصاد العالمي جعله يواجه تحديا كبيرا لم يسبق ان واجهه منذ عقود، فسلطة الامدادات التجارية متقطعة وهناك نقص مهول في المواد الأولية، وشكوك تخيم على استقرار اسواق الطاقة العالمية. كل هذه الأمور أدت الى ارتفاع الأسعار على المستوى العالمي ولا دولة في العالم تستطيع لوحدها مواكبة سير الاحداث الخطيرة المتتالية. ويتضح ان مقال "شولتزر" هذا هدفه الدعوة لوحدة الدول الأوروبية لمواجهة الأوضاع الدولية لكن رغم كل ذلك فهو غير بعيد عما ذهب اليه الرئيس الفرنسي من ان زمن الوفرة أصبح في خبر كان.

في هذا الإطار نفسه قامت فرنسا بإنجاز تقرير بخصوص الوضع للخمس سنوات القادمة وأتت خلاصات المهتمين بالظرفية الذين وضعوا هذا التقرير على شكل تكرار لكلمات "المخاطر"، "المخاطر" و "الانكماش الاقتصادي". اما الاقتصادي الفرنسي (Patrick Artus) فقد نشر مقالا تسأل فيه "هل نستطيع الإفلات من نظام الندرة الاقتصادية؟" والجواب كان بالطبع لا. ويبرر ذلك مبينا انه بالرغم من الانخفاض الملحوظ مؤخرا في اثمان بعض المواد الأولية مثل البترول والنقل وبعض المنتجات الفلاحية الا ان عددا من الدول من بينها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (l'OCDE) ستبقى في نظام الندرة، أي في وضعية التضخم.

بقي ان نؤكد انه إذا كان من بين القادة المعلنين عن نهاية الوفرة ودعوا للاستعداد لبدل المجهود والتضحية هو رئيس دولة وليس كأي رئيس، بل "ماكرون" القريب من مراكز المال والاعمال، فليس غريبا ان تثير تصريحاته التساؤلات والكثير من القلق، خاصة إذا علمنا ان الدولة التي يقودها منشغلة بإعداد قانون التقاعد وفي نفس الوقت تعد العدة لتقليص النفقات العمومية التي هي أصلا هزيلة، كما يشهد على ذلك واقع الصحة والتعليم. فلا بد إذا من التساؤل عن سيؤدي فاتورة التحولات العميقة القادمة، أي من المعنى ببدل الجهد والتضحية بما تبقى له من مكتسبات ومن الحريات؟ فخرطة الطريقة التي رسمت خطوطها العريضة بكلمات قليلة تحمل من الدلالات الشيء الكثير. فهي بمثابة اشعار بوضعية اقتصاد الحرب الذي سبق للرئيس الفرنسي "ماكرون" ان تحدث عنه وتشكل ارهاسات اولية لما ستكون عليه السياسات اللاشعبية المعدة للسنوات القادمة، سياسات ستكون لا محالة في خدمة الرأسمال المالي وبمناخ ضربة موجعة موجهة للقدرة الشرائية للشعب وللكافة الطبقات الشعبية. ان هذه الطبقات هي التي عليها الاستعداد منذ الآن لسنوات العجاف القادمة، بالرغم من انها عمليا لم تنتظر دعوات بل تحذيرات قادتها السياسيين وخططهم التقشفية لتقلص من استهلاكها خاصة فيما يتعلق بالطاقة. ففي سنة 2021 مثلا كل فرنسي من خمسة عانا في بيته من البرد لأنه اما اضطر لتقليص استهلاك السخانات الى الحد الأقصى او حرم من هذه السخانات لأنه لم يعد قادرا على تأدية ما تراكم عليه من فواتر جراء استهلاك الغاز والطاقة. ان 60% من الفرنسيين سنة 2021 اضطروا لتقليص استهلاكهم الطاقوي وذلك حتى يقدرون على أداء فواتير الغاز والكهرباء، فبالنسبة لهؤلاء إذا الكفاف ونهاية الوفرة ابتداء منذ سنوات خلت وليس مع الدعوة الأخير للرئيس الذي حثهم على التضحية والحد من "الهدر والتبذير".

هكذا تكون الحكومات الأوروبية تدرجت نحو نوع من العبث، ذلك لان العبث وحده هو الذي يبرر السياسات الهوجاء التي ينتهجها قادتها الحاليين. فأثناء المجلس الوزاري للدخول الاجتماعي اقر الرئيس "ماكرون" انه لا بد من الاقتناع بان مرحلة الوفرة قد انتهت وان ذلك هو الثمن الذي لا بد من ادائه حفاظا على الحرية. في الحقيقة كل هذا لا علاقة له بالحرية، فهذه لم يتبقى منها الشيء الكثير، بل كل ما هنالك هو اعداد الراي العام لصدمة كبيرة بعد ان وضع كوفيد-19 المقدمات الضرورية لكن الغير كافية للقضاء على الدول القطرية



المترسخة عبر قرون.

ان نهاية الوفرة في حقيقة الامر هو الإعلان عن نهاية الطبقات المتوسطة، فهذه لن تسطع الحفاظ على نمط العيش الذي افتته قبل 2019 ذلك لأنه لم تعد هنالك الحاجة للاحتفاظ بها، لقد اصبح غير مرغوب فيها في النظام السياسي الاقتصادي الجديد. وكل ما يمت للوطن أصبح ذو طبيعة رجعية كونه مرتبط بالليبرالية التي بواته المكانة التي حضي بها بالمجتمع الرأسمالي الليبرالي. بالمجتمع الجديد التعليم العمومي الذي بني طيلة القرن العشرين وسمح بتكوين طبقة وسطى واسعة لن يبقى له أي دور. فبعد إعادة صياغة مقررات التفاهة الجديدة ها قد تم برمجة تدريبات سريعة للمدرسين لفترات لا تتجاوز أيام معدودة سيتكفلون بعدها بحراسة المتدربين عوض تكوينهم، في حين ان اولاد النخبة خصصت لهم مدارس خاصة راقية. هكذا سيتم اعدتنا لعالم ما قبل القرن العشرين، عالم بلا دول، من دون كيانات قطرية ولا سياسات وطنية تعطي لليبرالية معناها بأبعادها السياسية والاقتصادية. ان هذا النظام اللاشعبي الذي يتشكل تحت عيننا سيقوم على القمع والترهيب وكل محاولة لمعاكسة بنائه ستتم محاربتها. اما "الحرية المعولة" التي يرمز اليها والتي تتحكم فيه المراكز المالية الدولية والمنصات الاجتماعية (GAFAM) فيتجسد في العلم "الاوكراني-الاطلسي" الذي اجتاح مؤخرا كل شاشات الغرب الامبريالي، هذا الغرب الذي رغم انه ليس في صراع مباشر مع روسيا الا انه منحرف بحماسة في حملة اطلسية مسعورة ضدها.

ان حربا إعلامية لترميز هذا المخطط المحبوك بدرية مواجهة روسيا اصبح محور برامج الاعلام الغربي، فانتهزها القادة الاوربيين لتحميل "بوتين" كل المشاكل التي ترتبت عن

قادة اوريبيون ينعون النظام الليبرالي، وهذا الكلام عن "نهاية النظام الليبرالي" يقتضي ان يؤخذ مأخذ الجد ذلك لأنه لم يصدر عن متآمر بل هو تصريح من هيئات سياسية تحتل اعلى المراتب في هذا النظام وهي على دراية تامة بأدق تفاصيل شؤونه السياسية والاقتصادية. وربما تكون الكيفية التي تم التعبير بها عن هذا الاحتضار غير ملائمة بحيث استعملت صيغة "نهاية مرحلة الوفرة" (fin de l'abondance) عوضا عن "نهاية عالم"، أي نهاية عالم النظام الليبرالي. هذا النظام الذي سبق وان وضع على المحك طيلة الازمة الصحية

لكوفيد-19، لكن الصيغة لا تفسد المعنى، فالمقصود يبقى هو ان النظام الليبرالي سيتم اقباره لغير رجعة.

هذه العبارة هي التي استعملها الرئيس الفرنسي الحالي وذهب في نفس المنحى (Josep Borrell) أحد كبار ممثلي الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية. وهكذا تكون صفحة القرن العشرين قد طويت تماما وانفتحت صفحة أخرى جديدة لكن تبقى اقل اغراء واقل جاذبية. ونهاية القرن العشرين ترمز الى نهاية الطبقة المتوسطة، كما انه نهاية للمدرسة العمومية التي سمحت للعديد من أبناء الشعب بالترقي الاجتماعي. هذا بالضبط هو الذي انتهى ولم تعد له مكانة في هذا العالم المعولم الذي دخل في حرب من اجل البقاء فتم اشعار الشعوب الاوربية بذلك من طرف قادتهم السياسيين الذين وظفوا الحرب الأوكرانية، بدعوى محاربة روسيا، لإنهاء نظام الدولة القطرية.

المستشار الألماني (Scholtz) بدوره صرح أن لا شيء سيبقى كما كان سابقا، فالإقتصاد عرف اختلالات كبيرة بفعل العقوبات التي اتخذها القادة الاوربيون أنفسهم ضد روسيا، وقبلها اثر الارتفاع الذي تسببت فيه الازمة الصحية "الكوفيدية". فثمن الغاز بأوروبا تجاوز سقف 3500 دولار ل 3م1000 ما نتج عنه ارتفاع للأسعار بالنسبة للخواص والمقاولات الصغيرة والمتوسطة، كما ان الاقتصادات الوطنية لن تستطيع مسايرة هذه الوثيرة. فلتفادي ازمة الغاز طبقت إجراءات أشد غرابة كتغريم أصحاب المحلات التجارية الذين يتركون أبواب محلاتهم مفتوحة ابان استخدام المكيفات الهوائية. في نفس الوقت تمت دعوة المواطنين الى الاستحمام في دقائق معدودة بهدف اقتصاد الطاقة، كما عممت لافتات بالمراكز التجارية تدعو المتبضعين للاكتفاء بكميات قليلة من السلع لتفادي نفاذها بالأسواق.

## نضالات النساء السلايات:

# بين الحق في الحياة والحق في الأرض

### كريمة أتبير

طرف رجال القبائل ونسائها، كم من أعصاب أفلتت وكم من مشاجرات واشتباكات حصلت بين أبناء المنطقة، وكم من مغترب لا نعرفه ولم نراه منذ عقود خلت اتصل ليسأل عن نصيبه. بعض القبائل من بني تيجيت تلقت اتصالات من خارج المغرب لم تتوقعها، لا يوجد أحد لم يسأل عن حقه.

ندرة المياه الجوفية أو انعدامها، ان قلنا أن هذه الأراضي صالحة للزراعة في إطار ما يسمى بالخطط الأخضر، من أين سنجد المياه لهذه الأراضي، وما الفائدة من هذه الأراضي، اذا كانت المنطقة لا تتوفر على الأساسيات من تعليم وصحة وبنية تحتية جيدة... أبسط ظروف العيش الكريم غير

قبل سنوات خلت لم يكن أحد منا يدري أو يعلم ما هي الأراضي السلاية، ولا كيفية استغلالها ومن يستغلها، وما هي الطرق التي يتم توزيع انتاجها، وهل تستغل جماعيا أم فرديا؟ حيث أن هذه الأراضي في الأصل ملك للجماعة السلاية وليس للفردي حيث تعود ملكيتها للقبيلة، ونحن نعلم أن التنوع الثقافي والاجتماعي واللغوي يجعل لكل قبيلة طابع خاص بها وقوانين خاصة بها. تطبق هذه القوانين بناء على اجتماع ما يسمى ب (اجماع)، حيث كان يتم استغلال هذه الأراضي والانتفاع منها وفق الأعراف. غير أن هذه الأعراف ورغم اختلافها عبر مختلف قبائل المغرب الناطقة منها بالعربية أو القبائل الأمازيغية تلتقي في عرف واحد، وياجماع القبائل على حرمان نساء القبيلة من حقهن في هذه الأراضي، حيث أن كل من تزوجت الى قبيلة أخرى تحرم من حقها في هذه الأراضي بمبرر أن أراضي القبيلة لا يمكن أن تتحول ملكيتها الى قبائل أخرى، وبالتالي تحرم هذه القبائل على عدم توريث بناتها في الأرض.

وفي سنة 2017 عادت هذه القضية الى الواجهة بعد احتجاج عشرات الآلاف من النساء امام البرلمان للمطالبة بوضع حد لمعانتهن من جراء استمرار حرمانهن من نصيبهن في الأراضي السلاية. مما دفع وزارة الداخلية للتفاعل مع هذا الحركات الاحتجاجية وإصدار دورية اعترفت للمرأة بصفة ذي حق، يجب ادراجها الى جانب الرجل في لوائح ذي الحقوق.

ورغم إصدار دوريات بهذا الصدد، الا أن مشكل الأراضي السلاية وذوي الحقوق من النساء وغيرهن تعد ولا تحصى في جميع أنحاء المغرب، لأن قوة العرف في بعض الأحيان تكون أقوى من القانون نفسه، حيث نجد عدة اعتصامات واحتجاجات في عدة جهات من المغرب من نساء هضم حقهن في هذه الأراضي حيث أنها لم تحصل على نصيبها سواء من قبيلة زوجها أو من قبيلة أبيها وبالتالي فهي تعتبر مجرد شيء في عرف هذه القبائل.

ففي القبائل التي تنتمي لبني تيجيت بإقليم فجيح، مثلا شاهدنا عدة احتجاجات واعتصامات في هذا الشأن رغم الاختلاف في المضمون لكن كلها تصب في إطار واحد، حيث سنة 2018 كان لنساء قبيلة أيت يعقوب اعتصام أمام قيادة بني تيجيت للمطالبة بأنصافهن بعد أن حاولن بناء أكواخ قرب الدوار ليتفاجأن بهدم هذه الأكواخ من طرف الداخلية، ويتم رفع دعوى قضائية ضدهن بتهمة البناء بدون ترخيص وزجرهن بغرامات مالية وصلت الى 5100 درهم لكل واحدة من هن. وبعد عدة جولات في المحكمة ببوعرفة تمت تسوية الملف، والسير في اتجاه اعداد لوائح ذوي الحقوق من أبناء القبيلة حتى يتمكن الجميع وبدون استثناء للحصول على نصيبه من هذه الأراضي دون تمييز أو حيف أو اقصاء، حيث أن جل القبائل التابعة لقيادة بني تيجيت لم توزع هذه الأراضي بمنظور وزارة الداخلية، بل تم تقسيم الأراضي عرفيا، لعدة اعتبارات.

لكن هل فعلا النساء السلايات في مناطقنا المهمشة حصلن على جل حقوقهن، ولم يتبقى لهن سوى الأراضي السلاية لم يحصلن عليها؟ وهل بعد حصولنا عليها -وهنا أتحدث بصفة الجمع باعتباري واحدة من هن- سيصبح حالنا أفضل؟

هذه الدواوير التي لا تتوفر على طرق معبدة ولا على المياه الصالحة للشرب، والان في هذه الفترة العصيبة هناك



أعدت اللوائح وبين مد وجزر بين القبائل والداخلية، أخيرا بعض القبائل أسعفتها الحظ لتقسيم أراضيها لبيتهم بعد ذلك من طرف ذوي الحقوق.

هل هذه هي الحقوق التي تبحثون عنها؟ هل الوضع الاجتماعي والصحي والتعليمي على ما يرام عند الحصول على النصيب في أرض بور لا تنتج ولو شوكا حتى نقول عنها منتجة، أراضي قاحلة لا ماء جوفية ولا ماء من السماء حتى وان كانت فلا وجود لمن سيصلحها لكي تنتج، بعض البرامج التي تطلقها الدولة هي مجرد عظام ترميها لإلهاء الجميع عن المطالبة بالحقوق الأساسية، مثال الأراضي السلاية التي تنتج فعلا ولها مردودية سنوية مهمة، وتوجد في مناطق استراتيجية. هذه الأراضي تباعها الدولة للمستثمرين الأجانب أو المغاربة ضاربة عرض الحائط أعراف القبيلة. حيث هناك مناطق عرفت صراعات بين مستثمرين وذوي الحقوق في الأراضي السلاية حيث تم الاستيلاء على الأرض. فالمستثمر يتوفر على وثيقة تثبت شرائه للأرض وذوي الحقوق يتوفرون على اشارة لهذه الأرض. صراع من هذا النوع حصل في منطقة بوغان حيث تفاجا "عرق" من قبيلة ولاد الناصر بإحدى المستثمرات من الرباط تستعد لإنشاء ضيعة (فيرمة) في أرض تابعة للأراضي السلاية لهذه القبيلة، وعند اعتراضهم على ذلك يتفاجؤون بتهديد بالسجن بتهمة الاعتداء على ملكية الغير، وأن هذه الأرض اشترتها المعنية بالأمر بوثائق رسمية، لكن من هو الطرف الذي باع ما ليس له حق فيه؟ هنا يمكنك أن تعرف أن الذي ستستفيد منه الدولة لن تعطيه لك بل ستقدم لك الفتات تحت شعارات رنانة ومصطلحات تدغدغ بها مشاعرك وتنسيك ما هو أهم.

متوفرة.

اين حق هاته النساء في العناية الصحية رغم حصولها على نصيبها من الأرض السلاية حسب دوريات وزارة الداخلية؟ نخبر هذه الوزارة بأن هذه المرأة يمكن أن تفقد حياتها بعد الحصول على نصيبها من الأرض، فمثلا نقل امرأة حامل من بني تيجيت الى بوغان في حالة استعجال، تتم على متن سيارة اسعاف مهترئة وغير مجهزة. فبني تاجيت لا تتوفر على مستشفى ولا على مصلحة التوليد، هناك مستوصف كما يسميه شباب المنطقة (باسطبل) لا يتوفر على طبيب مختص في التوليد، "ولا يتوفر سوى على "ابرة" مهدئة للألم هذا ان وجدت من سيقوم بواجب اعطائك إياها".

النساء السلايات بالمغرب عامة وبالمناطق المهمشة خاصة ليست محرومات من حقهن في الأراضي السلاية فقط بسبب العرف والتقاليد القبلية، بل محرومات من العيش الكريم محرومات من التعليم، من التطبيب، يعانين من الزواج المبكر من اجهاض أحلامهن تحت شعار (اش دير بلقرائية تمشي دير دارها)، طبعا هذه الاسرة التي ستأسسها على أنقاض حلم أجهض في المهدي لا شيء سوى لسيادة التخلف والجهل واعتبار المرأة عنصر غير منتج. رغم أن النساء في المناطق المهمشة اللواتي اسعفن الحظ للوصول الى مراكز القرار أظهرن لمن يحاصرهن في ناقصات عقل بأنهن قادرات على تحقيق ما لا يمكن أن يحققه كامل العقل.

"عظم" الأراضي السلاية الذي ارتأت الدولة أن تلهي به الشعب كان مخطط ناجح جدا حيث لا وجود لأي موضوع آخر عند جميع القبائل سوى عن اعداد اللوائح وكيفية اعدادها ومن سيكون فيها... وكم من اجتماعات أقيمت من

## في الذكرى 15 لانتفاضة صفرو / 23 شتنبر 2007

### دور الشباب كان وازنا وليس مساهما

#### مصطفى الخياطي

واقع أحدث لدى الشباب المنحدر من أوساط شعبية وفقيرة، رجة إدراكية بأن الأمر يتعلق بحرب طبقية لا هوادة فيها، ولا سبيل للدفاع عن الذات الفردية والجمعية إلا بإعلان التمرد والعصيان وتجسيده في ساحات النضال والمقاومة وبكل الوسائل المتاحة: (احتجاج- تصدي للقمع- رد الفعل برشق قوات القمع - تخريب منشآت إضرام النار في مقاطعة إدارية وباب السجن.. الخ)، وهي أحداث لم تكن سوى نتائج لسياسات تفقيرية وتجهيلية وتمييزية ليس لضحاياها حول ولا قوة أمام الآلة المخزنية المنحازة للبرجوازية المتحكمة والبرجوازية الصاعدة.

أما المؤسف، فهو أن هذا الوعي الذي أبداه الشباب كان حسيا وليس جمعييا. نعم لقد كان مؤطرا بالمؤثرات والإجراءات والتمظهرات الطبقية، لكنه لم يكن مؤطرا تنظيميا وسياسيا، وكانت بوصلته مبعثرة العقارب، وعضو التقاط الإشارة من طرف الهيئات التقدمية المناضلة، انصرف هؤلاء إلى البحث عن المواقع والتقاطبات. واستمر الوضع على ما هو عليه، واستمرت آلة الفساد والاستبداد المخزني والريع إلى أن اندلعت شرارة 20 فبراير في 2011.

من الريع والثروة. في المقابل استمرار حرمان أبناء الفقراء والكادحين والعمال من أبسط الحقوق الأساسية كالصحة والتعليم الجيد والاستفادة من ولوج دور الشباب



والأنشطة التثقيفية اللازمة وملاعب الرياضة حسب الهوايات والرغبات والتخصصات. حرمان عانى منه الشباب قبل إدراك آبائهم المنهكين في الكدح اليومي من أجل لقمة عيش صعبة المنال في ظل تهافت المضاربين في شتى القطاعات على جيوب الطبقات الوسطى الباحثة عن شروط الاستقرار (سكن ونقل وقروض بنكية لذلك الغرض).

بالرغم من أن انتفاضة 23 شتنبر 2007 بصفرو اندلعت للاحتجاج على غلاء الأسعار وتدني القدرة الشرائية، وردا على هجوم الدولة على قوت الجماهير الشعبية الفقيرة، من خلال زيادة 0,20 درهم في ثمن الخبز، مما يوحي بأن المتضرر والمعني بالاحتجاج هو رب أو ربة الأسرة الذين غالبا ما يزاوون مهنا تتسم بالهشاشة وضعف الدخل اليومي. إلا أن ساحة باب المربع صبيحة يوم الأحد 23 شتنبر 2007، واستجابة لنداء الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بصفرو، كان أكثر من نصف حضورها يغص بالشباب المفعم بالحيوية والغضب ورفض الواقع كما هو مفروض، والاستعداد لكل الاحتمالات كفاتورة، توقا للتغيير وتكافؤ الفرص في الاستفادة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

كانت مسرحية انتخابات 2007 لتوها أنهت أحد فصولها الهزلية المرفوضة شعبيا وعلى أوسع نطاق. وأدرك الشباب عامة ومن بينهم شباب مدينة صفرو، أن قوله "إشراك الشباب في صنع القرار" ما هي إلا شعار للاستهلاك المرحلي وطعم لاستدراج الشباب واستقطابهم لتزكية لعبة المخزن وأحزاب الهجينة المدججة. أما الأهداف فهي استمرار لوبيات القطاعات المتعددة (سكن - مقالع رمال - ماذونيات - رخص تجارية....) والاستفادة

## الشباب ونهج الثورة

#### عبد الله الجبور

مطلع 2019 وساهم في تصدير رئيس تونس جديد من خارج قائمة الأسماء المتعارف عليها، ليبدأ بذلك مسار جديد من الرفض العام للقوى التي تشكل المشهد السياسي، وبدأنا نشهد تطبيق عملي لنظرية «العدوى» والمشروطية السياسية والاقتصادية» في الانتقال الديمقراطي، من خلال ما حدث في الجزائر والسودان التي تغير النظام السياسي في كل منها، بعد مشاركة شبابية واسعة وعنيدة كانت قد أصابها الخمول أو الاعتزال مدة تجاوزت 7 سنوات من العقد الأول للثورات العربية.

انتقلت الاحتجاجات بشكل متسارع من شمال أفريقيا إلى المشرق العربي، تحديداً في ثنائية لبنان والعراق التي اتخذ شبابها أيضاً شعار الاقالة الجماعية والرفض العام «كلن يعني كلن» و«نريد وطن» في انعكاس لحالة اللائقة التي يعيشها الشباب مع مؤسسات الدولة، مع تبني خطاب جديد أكثر جرأة يرفض التدخل الطائفي والخارجي في الشأن السياسي، ودور كل تدخل في تراكم الفساد، ولا تزال الاحتجاجات حاضرة في الشارع اللبناني مع نهاية العقد الأول للثورات العربية، بالمقابل لاتزال محافظات الجنوب العراقي تحتضن احتجاجات الشباب والمجتمع المدني رغم المضايقات من قبل الميليشيات والجماعات الدينية.

بالنسبة للشباب العربي، الاحتجاجات والثورات لم تنتهي بعد، حيث يشكل الترددي الاقتصادي والإقصاء السياسي والتهميش الاجتماعي؛ دوافع فعلية للاحتجاج من جديد، خصوصاً في ظل صعود السلطوية وباء كوفيد-19 الذي استغلته أنظمة عربية للثأر من معارضيه، والتصبيح على منتقديه، الأمر الذي يهين أرضية خصبة للفعل الاحتجاجي الجذري الذي يرفض التغييرات الشكلية والتجميلية التي لم تعد تجدي فعليا.

عبد الله الجبور، باحث وكاتب من الأردن

لاتزال صورة الجيل الإيجابية حاضرة في ذهنية المجتمع العربي، ولكنها اختلفت في ذهنية القوى السياسية، خصوصاً تلك التي حصدت نتائج الثورات والاحتجاجات، حيث تجد هذه القوى في الشباب خصماً سياسياً يناهسا في برامجها. وبناء على ذلك كان من مصلحتها إقصاء الجيل الشاب في اليوم الأول بعد الثورات، وابعاده عن التواجد في مناطق صناعة القرار السياسي، وإحباط محاولات انتظامه السياسي؛ في سبيل منها لتحويل طاقة الجيل إلى قضايا اجتماعية واقتصادية جانبية؛ لتقوم هي بالتفرد والسيطرة على إدارة دفة الحكم.

يذهب هنتنغتون الذي أثبتت نظريته «أحجار الدومينو» فرضتها في الثورات العربية إلى أهمية التحديث عندما قال: "كلما تطورت المجتمعات كلما أصبحت أكثر تعقيداً، وإذا لم تترادف عملية التحديث الاجتماعي الذي ينتج هذا الاضطراب مع عملية تحديث سياسية ومؤسسية، وهي العملية التي تنتج مؤسسات سياسية قادرة على إدارة التحديث، فإن النتيجة تكون ازدهار العنف"، بالتالي، يفشل الانتقال الديمقراطي في المجتمعات التي تعيش حالة من التغيير السياسي إذا ما أدركت أهمية التجدد الديمقراطي والتدافع السياسي الذي يدمج الأجيال الجديدة في صناعة الديمقراطية وفق مبدأ ما يسمى التزاوج الجيلي.

بالرغم من إقصاء القوى السياسية جيل الشباب التونسي عن التواجد في مناطق صناعة القرار، يجد المراقبون في التجربة التونسية نموذجاً حقق شروط الانتقال الديمقراطي، وهذا ما يرفضه جيل الشباب - خصوصاً من كان منهم فاعلاً في تغيير النظام السياسي - الذي وجه وقام بمعاينة القوى السياسية في تونس عندما قاطع الانتخابات البرلمانية، وشارك في الانتخابات الرئاسية

... الثورات العربية التي انطلقت شرارتها الأولى من جسد الشاب التونسي محمد البوعزيزي الذي أحرق نفسه بعد أن تعرض للإهانة من قبل السلطات المحلية في مدينة سيدي بوزيد بعد مصادرة عربة الخضار التي كان يعتاش من خلالها، لتبدأ بذلك فصول من الثورات العنيدة في الساحات التونسية، ثم لتمتد إلى مصر وليبيا واليمن، وتقتلع جذور الأنظمة السياسية فيها، وتشعل النار في ساحات دول أخرى.

وفي موجة ثانية، أسهمت الاحتجاجات في تغييرات على النظام السياسي في الجزائر، وأطاحت به في السودان، ولا تزال الاحتجاجات مستمرة لغاية الآن في دول عديدة في المنطقة، تحديداً في لبنان والعراق التي يرفض شبابها في خطاب جديد غير معهود القوى السياسية الحاكمة ورفض التدخلات الأجنبية في البلدين خصوصاً الامتداد الطائفي السياسي الذي يعمل على تقسيم البلدين وتعزيز ميليشيات السلاح التي تؤثر سلباً في عقود الدولة الاجتماعية ووحدتها الوطنية.

كان جيل الشباب العربي قبل الثورة - فيما يتعلق بالشأن السياسي العام - متهم بصورة نمطية سلبية، بأنه جيل لا يبالي، ضعيف، فاقد للبوصلة، غير مؤهل لتبني القضايا السياسية الإصلاحية. ثم جاءت الثورات العربية لتغير هذه الصورة، التي أجبرت القوى السياسية والاجتماعية وجموع المثقفين للاعتراف بأن الجيل الشبابي الذي كان يتقدم جموع المحتجين، ويقود الميادين، ويوجه الرأي العام في منصات التواصل الاجتماعي، هو صوت التغيير والأمل، وهو الجيل الأكثر شجاعة وقوة وتأثير من سابقه. وبالتالي سارت المكونات الاجتماعية والسياسية خلفه، انصاعت لمنهجه، واتبعته في الميادين طيلة العقد الماضي.

الجيل والخيبة السياسية

## شاعرية الصداقة

### أبو حنظلة

أكد أقول إن قيمة الصداقة، قيمة ضاربة أطنابها في أعماق أعماق الكونية؛ إذ تمتع وتؤانس على الرغم من شيوع التشيي، حيث: "لا الماء لديك يا صديقي ولا الهواء ولا الدواء".

نحو ما قال محمود درويش في رائعته "مديح الظل العالي". إن هذه القيمة لهي آخر العزاء؛ إلا أن تردّي العلاقات، وتدني السلوكات، وتفسخ الأنسجة الاجتماعية مما بات يقلق ويزعج بإلحاح، وقد يهددها بالترهل والوهن؛ إن لم أزعم الشيخوخة والاحتضار. ولعل من أهم آليات حمايتها ضد "التصحر":

1. تحول الصديق إلى رفيق يأتّم ببوصلته، وهو يعزر التزاماته السياسية، و الإيديولوجية، غير مبال البتة بما تشيعه العدمية من اتجار في التينيس البئيس، وما تبته الانهزامية من سالبية تكسر الواقع وتعيد إنتاجه، فلا تتلأ محاولة تعميم الاكتئاب، الذي يعطل فاعلية الإنسان، يشل إبداعيته، ولا سيما إن آمن ب: "النقد، والنقد الذاتي".

2. ثقافة التسامح الواعي، وليس التسامح الذي يغدو تنازلا و/أو خضوعا وانبطاحا، ثقافة الإنصات البيداغوجي أس التواصل وأساسه *savoir communiquer c'est savoir écouter*، مما يبسر تحقيق الندية والاستجابة الفاعلة بعيدا عن المصادرة والاحتواء.

3. اللغة البلورية، الشفافة، و من اقتضاءاتها أن يسبق التفكير المتأني الكلام حتى يضيق هامش الخطأ، ويتواري الاعتذار المضلل (اسم فاعل)، المفتعل، ومن ثمة نمضي قدما، بثبات، نحو إنسانية الإنسان حقوقا و واجبات. وإذا كان هذا ضربا من الطوباويات فليكن باعتباره يمنح وجودنا معنى..

4. الاحتفاء بالجواهر بدل الأعراض؛ إذ الجوهر ما لا يحتاج إلى غيره، أما العرض فزائل لا محالة، لأنه عاجز عن مسaire المتغيرات التي يتحكم فيها الصراع المجادل بلا هوادة، الحافز الدافع إلى الثالث، الحق/الخير/الجمال، بلا انتحال..

5. تنسيب المعرفة والإيمان، الناقد، بالعلوم الإنسانية قضا و قضيا، والتريث في إصدار الأحكام، ألم يقل صاحب "قواعد المنهج": *Descartes*: "إن آفة العلم التسرع"؟! ولا ينزعجن المرء إن لم يطلع في مقارنة الأسئلة الماكرواشكالية، فما عليه حينئذ سوى معاودة الكرة إلى أن يكتشف الآفاق المحتجبة.

6. المكاشفة وإن كانت "مزعجة وهي في الحالات جميعها تعرية و تعزية ليستا من فكر المتصوفة في شيء، سغيا إلى درء التواطؤات والخيانات الصريحة والضمنية، وربما أضحت ثقافة الاعتراف على مرمى حجر ..

7. الروح القادرة على الاختراق، فلا تشتكي ولا تتعجب، بل لا تضيق بها الحيل، فتراها مُقدّمة بهمة استثنائية، تبخس الإحجام، وتثمن الارتقاء إلى العلياء.. تلكم كانت آليات قادتنِي إليها تجارب معيشة، وهي ليست نهائية ولا مطلقة؛ إذ فيها حاجة-ات- إلى إثراء..

## "الفرجة": كما أفهمها

### نورالدين موعايب

التي لا هم لها سوى الممازحة.. لا مناص للفرجة الهدف من تعزيز ثنائية: الإمتاع/الإقناع، وتوقيرها وإلا آلت إلى الميوعة والتمويه ابتغاء الإلهاء والإسكات. وإذا كان

تعبّر عن حقيقة الفن بأبلغ مما يعبر عنه نقدنا الأدبي كله. (مجلة مواقف في معنى التراث. العدد: 11. السنة الثانية: 1970. ص: 24). من دلالاتها الانفراج والتفريغ: التخلص

لعل مما يثير الخلط والخطل في تمثل مفهوم معين التبسيط الذي يقود إلى "التسطيح"، و من ثمة يغدو من الإسفاف والابتذال على مرمى حجر؛ لذلك ستكون "الفرجة" مفهوم



أبو الفنون هو الرحم الذي احتضن نطفة الفرجة بامتياز، فإن ما يستهوي المتلقي الأريب هو: "الفرجة الشعبية" بمبادئها، الضاربة أطنابها في الأعماق الإنسانية، حيث تتواتر الضحك، وترتقي طموحات التغيير، مُرعدة فرائض أعداء عموم الكادحين. وواضح أن "الشعبية" هنا ليست من القدرح والاستهجان، في شيء. قد تكون، أيها القارئ اللبيب، تبينت أن الفرجة الحقيقية، فرجة لا تتيح لنفسها أن تركز إلى ما يضارع المخدر، المسكن، لأنها تؤمن ب"رؤيا العالم"

أخيرا، أقول إن الفرجة تنأى عن أن تكون "في ذاتها، ولذاتها" نحو ما يردد المناطقة، وإنما هي لغيرها، إن أخلص أصحابها للقضايا المصيرية، الود، حاملين للطبقات الشعبية الورد، واعددين إياها بصناعة المجد.. من أقصى نجد، يستنظرون أي جهد.. بلا زهد ..

من مكدرات صفو العيش، والإنقاذ من الكرب والهم؛ إذ يتحول الإحجام إلى إقدام، وتسمي السوداوية وردية، وتتيسر الفاعلية بدل السالبية. وغالبا ما يعقب الانفراج الأزمات والإشكالات التي تشل الانطلاق نحو شمس لا تنكسف، و/أو قمر لا ينخسف.. هكذا تتمفصل الفرجة الهادفة أبعد ما تكون عن "التفريغ" المجاني، بما أنه مجوف، نخب هواء، يفترق إلى خلخلة المدى، فيضيع الندى. أما الإضحاك الساخر، المحمل بالرسائل النبيلة، الناقدة، فلا يعدم شروط تصاديه و الفرجة.

يعترف الشاعر الشيلي، التقدمي نيرودا بأن الضحك/الإضحاك، من معابر الإنسان صوب الحياة الدافئة، السعيدة، التي لا يحف بها الموت الزؤام، ويذهب بعيدا فيقول "إن من لا يعرف كيف يضحك" على نفسه "يموت موتا متمهلا.. وكما تختلف الفرجة عن سيولة الإضحاك السالب، تختلف أيضا عن المفاكحة

هذه المحاولة البؤرة. وأعتقد مخلصا أن أخطر ما يعوق مقاربتة هو اختزال "الفرجة" في "المتعة" دونما اعتبار شق الثنائية الآخر: "المنفعة". هذه الثنائية التي عمّرت ردحا من الزمن منذ "هوراس". والواقع أن السعيد من ألف بين هذين القلبين. وكلنا مستحضر، بهذا القدر أو ذاك، جدلية الشكل والمضمون، لاسيما بعد فتوحات مذهب الواقعية الاشتراكية، الاستثنائي الذي أفلح في تحقيق تصالح "الواقعي"، و"المتخيل"، حتى قال بعضهم: ((أحيانا تبدو الحقيقة أغرب من الخيال..)). إنه المغرب المدهش، المنزاح، مخترق الآفاق، فإذا هو جواب، خفاق، يركب المجهول، ولا يستمرئ الدعة والخمول، حتى إذا اطمأن راح يحاور القيم الكونية، ويجاور الأبعاد الإنسانية الخالدة/المخلدة.

يقول "أنطون مقدسي": يطلق العامة على الحفلات الشعبية اسم "فرجة"، ويبدو لي أن هذه الكلمة



**المناضلة مينة جبار، الفلاحة الفقيرة، رغم أنها حرمت من حقا في ولوج المدرسة، تبقى نموذج المرأة المناضلة ميدانيا عن حق أسرتها في الأرض التي اشتغلت فيها ل عقود عدة. فمعاونة الرفيقة مينة جبار مع السلطة وناهي الأراضي باقليم بنسليمان، زيادة على حسبها الطبقي كفلاحة فقيرة كادحة، سبب لتطور وعيها وتصبح حاليا عضوة مكتب فرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان بنسليمان، وعضوة مكتب فرع النهج الديمقراطي العمالي بالمحمدية.**

**نرحب بها كضيفة العدد 476 من جريدة النهج الديمقراطي، وذلك من خلال الحوار الذي أجرته معها الرفيقة زهرة ازلاف.**

### التي تنذر تهديد العديد من المناطق بنقص حاد في الموارد المائية ما هي اهم انعكاسات هذه التقلبات الجوية على ساكنة منطقتكم

أصبحت ظاهرة العطش تتربص بالمواطنات والمواطنين وبالماشية (الابقار والمعز...) وكذا الاراضي الفلاحية بالمنطقة، رغم ان عائلتي منعت لفلاحة الارض التي كانت تحرثها لسنوات. النقص الحاصل في المياه يدفع بنا للبحث عن مصادر للشرب، الذي يتطلب منا شراء بدرهمين "للبوطا"، اما الماشية فنضطر لتزويدها للشرب من مياه الواد الحار، وتغذيتها من العشب الذي يتواجد بقرية، رغم اننا نعرف الأمراض التي يمكن ان تنتج عنه (في الأونة الاخيرة ماتت بقرتي بسبب العشب المسموم، كانت الوحيدة التي استغل حليبها للعيش).

اما بالنسبة للدعم الذي تدعي الدولة انها توزعه على الفلاحين/ت، فإنني لم ألقى سوى "خنشة" واحدة من الشعير (لجميع الماشية من خرفان وبقرتين ودجاج...)، علما ان فلاحين كبار بالمنطقة (600 بقرة وأكثر...) توصلوا بكميات كبية من الدعم.

### 4 اين وصل متبروع الطريق التي ستمر بالأرض التي تسكنينها انت وعائلتك

بالطبع، لقد تم اخبارنا بالموضوع، لكن أنا مستعدة للرحيل مع جميع السكان المتواجدين بالمنطقة، وليس وحدي، انا اتشبت بحق أسرتي في الارض، مهما كلفني ذلك (الاعتقال...)

### 5 كيف تعرفت على الجمعية المغربية لحقوق الانسان وعلى النهج الديمقراطي سابقا (والنهج الديمقراطي العمالي حاليا)

بداية، أحيي رفيقاتي ورفاقي في الجمعية المغربية لحقوق الانسان وفي حزب النهج الديمقراطي العمالي، لأن بفضل تضامنهم ومساندتهم في محنتي لما وصلت الى ما أنا عليه اليوم، في اعتقادي ودون مبالغة يبقى النهج الديمقراطي العمالي، الحزب السياسي الأكثر التصاقا بقضايا ومعارك الفلاحين/ت والكادحين/ت والعمال/ت، وتبقى الجمعية المغربية لحقوق الانسان، الجمعية الحقوقية التي تدافع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجماهير الشعبية. بانضمامي للجمعية وللنهج الديمقراطي تمت ثقتي بنفسي واستمراري في الدفاع عن حقي في الارض والسمود. ومن جهتي توصلت انه بدوري يجب ان اواصل الدعم والتضامن مع جميع ضحايا التهميش والحرمان من الحقوق المشروعة. اقتخر بها اقوم به لأنني أحس بالعزوة الكرامة.

### 6 ماهي النصيحة التي يمكن ان تقدميها للمرأة الفلاحة الفقيرة والعاملة والكادحة

من خلال تجربتي المتواضعة، على المرأة ان تعي بحقوقها وان تدافع عنها مهما كان الثمن، وكذلك ضرورة التنظيم في اطارات تقدمية، كي لا تكون وحيدة، بل مع النضالات الموحدة، والتضامن والدعم للمواطنات/ت الذين يدافعون عن مطالبهم مشروعة.

اي 99 عاما والباقي يستغل من طرف المزارعين السابقين، وشيدوا منازل لهم قصديريه وأنجبوا أبناء بتلك الأرض، ولا زال الأبناء وأسرهم يعيشون منها وفوقها. الى أنه ظهرت أطماع بعض النافدين للاستيلاء عليها خارج القوانين الجاري بها العمل. جهة هذا النهب والتهميش، تاريخيا نظمت قبائل (نساء ورجال) احتجاجات (قبائل اولاد خليفة، ايت موسى (الشرق)، ايت يوسى اقليم الزاك...) للتعبير عن رفضهم لسياسة النظام المخزني المتجسدة في الاستلاء على أراضيهم.



وتجدر الاشارة الى أنه لم يكن للمرأة الحق في الحصول على الأرض، سواء كانت ملكية جماعية (الأراضي السلالية) أو ملكية خاصة. فقد اعتادت النساء التنازل عن حصتهن لأقاربهن الذكور، حتى لا يتم استبعادهن ونبذهن من الأسرة والقبيلة.

وترجمت المرأة مشاركتها الإيجابية على أرض الواقع، وهناك الكثير من النساء اللواتي كسرن المألوف بالتحدي وأثبتن ذاتهن وضربن أروع الأمثلة في تحمل الأعمال الشاقة والبذل والعطاء؛ ليتأكد لنا من جديد أن المرأة ليست أقل من الرجل في شيء، وقادرة على تحدي الرجال في مهن ظلت لسنوات طويلة حكرا يهيمن عليها الرجل. من نماذج المرأة التي ناضلت وتنازلت من اجل حقاها في الارض، الرفيقة مينة جبار من لبسابس الشرقية جماعة عين تيزغة بنسليمان، والتي حاورتها جريدة النهج الديمقراطي، ونشكر الرفيقة مينة على تلبية دعوتنا.

### 2 من أجل طرح مطالبك المشروعة والدفاع عنها ماهي معاناتك مع السلطة المغربية بنسليمان

للإشارة فقد سبق للمدعي الذي يملك خمسة هكتارات باسمه كملكية خاصة والذي لا يحق له الإستفادة من اراضي الدولة، أن تقدم بشكاية ضد والدتي العايدية، امام المحكمة الابتدائية بنسليمان. وقضت ذات المحكمة بالبراءة لوالدتي، وهو الحكم الذي تم تأييده من طرف محكمة الاستئناف بالدار البيضاء.

كما سبق للمدعي أن زج بي في السجن مرتين بدون موجب حق، وقضيت في المرة الأولى (سنة 2018) ثلاثة أشهر سجنا نافذة في سجن حجبية بنسليمان وبسجن عكاشة بالدار البيضاء، وفي المرة الثانية حكمت بستة أشهر سجنا نافذة (سنة 2019) قضيتها بسجن بنسليمان.

وخلال هذه السنة (2022) تم تقديم دعوة اخرى باسم والدتي بعد حذف اسمي واسم ابنة اختي.

### 3 وثيرة توالي سنوات الجفاف في المغرب

مع دخول الاستعمار الفرنسي، قامت سلطاته مع دخول الاستعمار الفرنسي، قامت سلطاته على الاستيلاء على أجود الاراضي الفلاحية عبر انتزاعها من القبائل التي كانت تملكها وتستغلها بشكل جماعي. وبعد الاستقلال الشكلي، استحوذ النظام المخزني عليها بمختلف الطرق، إبان عملية استرجاع الاراضي، وتم تفويتها للرأسماليين المغاربة ولمافيا العقار المحليين وللرأسمال الاجنبي من خليجيين وصهاينة...واقصاء الفلاحين الفقراء في البوادي والقرى التي يعيش سكانها التهميش والامية والفقر والبطالة، ولا زالت بعض المناطق تعيش تحت وطأة عطش مزمن، بسبب توالي سنوات الجفاف وسرقة المياه، كما يتحمل العالم القروي نقص وغياب احيانا في الخدمات العمومية من تعليم وصحة وغيرها. ان وضعية الفلاحين الفقراء تنحدر من سيء الى أسوء بسبب سياسات فلاحية طبقية.

في مواجهة هذا النهب والتهميش، تاريخيا نظمت قبائل (نساء ورجال) احتجاجات (قبائل اولاد خليفة، ايت موسى (الشرق)، ايت يوسى اقليم الزاك...) للتعبير عن رفضهم لسياسة النظام المخزني المتجسدة في الاستلاء على أراضيهم.

وتجدر الاشارة الى أنه لم يكن للمرأة الحق في الحصول على الأرض، سواء كانت ملكية جماعية (الأراضي السلالية) أو ملكية خاصة. فقد اعتادت النساء التنازل عن حصتهن لأقاربهن الذكور، حتى لا يتم استبعادهن ونبذهن من الأسرة والقبيلة.

وترجمت المرأة مشاركتها الإيجابية على أرض الواقع، وهناك الكثير من النساء اللواتي كسرن المألوف بالتحدي وأثبتن ذاتهن وضربن أروع الأمثلة في تحمل الأعمال الشاقة والبذل والعطاء؛ ليتأكد لنا من جديد أن المرأة ليست أقل من الرجل في شيء، وقادرة على تحدي الرجال في مهن ظلت لسنوات طويلة حكرا يهيمن عليها الرجل. من نماذج المرأة التي ناضلت وتنازلت من اجل حقاها في الارض، الرفيقة مينة جبار من لبسابس الشرقية جماعة عين تيزغة بنسليمان، والتي حاورتها جريدة النهج الديمقراطي، ونشكر الرفيقة مينة على تلبية.

انتزاعها من القبائل التي كانت تملكها وتستغلها بشكل جماعي. وبعد الاستقلال الشكلي، استحوذ النظام المخزني عليها بمختلف الطرق، إبان عملية استرجاع الاراضي، وتم تفويتها للرأسماليين المغاربة ولمافيا العقار المحليين وللرأسمال الاجنبي من خليجيين وصهاينة...واقصاء الفلاحين الفقراء في البوادي والقرى التي يعيش سكانها التهميش والامية والفقر والبطالة، ولا زالت بعض المناطق تعيش تحت وطأة عطش مزمن، بسبب توالي سنوات الجفاف وسرقة المياه، كما يتحمل العالم القروي نقص وغياب احيانا في الخدمات العمومية من تعليم وصحة وغيرها. ان وضعية الفلاحين الفقراء تنحدر من سيء الى أسوء بسبب سياسات فلاحية طبقية.

### 1 هل لك أن توضحى للقراء طبيعة المستنك وما هي الدوافع التي جعلتك تتنبتني بأرضك

كان والدي يشتغل مع المعمر الفرنسي وبعده اشتغل بشركة صوديا وبعد حل هذه الشركة استرجعت الدولة تلك الأرض وحفظتها في اسمها، وتركت العمال والعمالات يستغلون أرض ديصور ومساحتها 210 هكتار، يكتري منها مسؤول عسكري سابق 100 هكتار كراء طويل الامد

## من وحي الأحداث

### وزارة التربية تنصب فخ للقضاء

### على العمل النقابي في القطاع

#### الحبيب التيتي

أن تبادر وزارة التربية الوطنية لطرح مقترحها لمنحة المردودية والمتمثلة في صرف 1200 درهما شهريا لـ 10% من 318000 أستاذة كمقترح أولي وأن توافق على رفعها إلى 1500 درهما شهريا لـ 15% أي انتقال المستفيدين من 31800 إلى 45000 أن تبدي الوزارة هذا الكرم الحاملي، وفي عز تباكي باقي القطاعات الحكومية ومعها رئيس الحكومة على تفاقم الأزمة والعجز المالي؛ فإن هذا التصرف لوحده يدعو للشك والريبة. إن وراء الأكمة ما وراءها. دعونا نكتشف سر هذا الكرم، وما وراء هذه الاستجابة لتجويد مبادرتها وبتلك السرعة.

يكمن السر في كون منحة المردودية تعتمد على تنقيط أداء الأستاذة وبالضرورة أن يكون ملفه نظيفا وليس فيه "وسخ". وأهم شكل الأوساخ التي سيعتمدها المدير أو المفتش هو ساعات انقطاع المعني عن العمل بسبب انخراطه في الحركات النضالية من وقفات وإضرابات في مؤسسته أو في مدينته وجهته أو على الصعيد الوطني. هكذا ندرك سر المنحة وأهدافها، وهو مواجهة كل حركة نضالية بمنع أصحابها من الحصول على المنحة المعتبرة التي تصل سنويا إلى 18 ألف درهما للفرد. فنتيجة تطبيق هذه المنحة سيجد الممنوحون أنفسهم مطوقين بضرورة الابتعاد عن النضال وإلا فقدوا التأهيل لهذه المنحة، وذلك ما تعنيه إعادة التقييم الدورية؛ أما عن غير الممنوحين فهم أنفسهم سيبتعدون عن النضال لأن ملفهم سيعتبر مقصيا لوجود "الوسخ". باقتراحها لهذه المنحة تكون الحكومة مستعدة لصرف 810 مليون درهما سنويا توزعها على 45 ألف أستاذة لتشتري ابتعادهم عن الحركات النضالية في قطاعهم. وفي هذا الأمر ينكشف سر آخر وهو كون هذه المنحة هي ثمن السلم الاجتماعي بقطاع التربية وتكسير لوحدة موظفيه ونجاح الدولة في تطبيق كل سياساتها التراجعية والمستهدفة للتعليم العمومي بشكل نهائي.

فعند تطبيق هذه المنحة، وعند سريان مفعولها السام وسط جسد الهيئة التدريسية، ستجد النقابات نفسها خارج القطاع وقد أفرغت صفوفها بالتمام والكمال. وإن إبعاد النقابات عن القطاع هو بدوره أحد نتائج شراء السلم الاجتماعي من القاعدة الاجتماعية التي تكون هيئة التدريس. إن الدولة في هذه النازلة، اختارت شراء السلم الاجتماعي من القواعد وليس من القيادات البيروقراطية المنتفذة، حيث كانت بالأمس تغدق عليها في الخفاء وتحصل على تعاونها لفرص السلم الاجتماعي وتمير السياسات الرجعية والتراجعية.

إن التصدي لمقترح الحكومة في منحة المردودية، بات من أهم أهداف العمل النقابي لأنه يعتبر مسألة حياة أو موت للعمل النقابي ولحماية مكتسبات القطاع.

إنها لحظة مفصلية للعمل النقابي ويعتبر أخطر مسمار يدين في نعش العمل النقابي قبل دفنه بالمرّة.

## حرب روسيا ضد الناتو في أوكرانيا: تأجيل الحسم؟

#### مصطفى الخياطي

صفقات التزود بالصواريخ المتطورة لأوكرانيا، فإنه كذلك أنجز تقدما على الأرض مما دفعه لاستدعاء المواطنين لعملية التعبئة الجزئية من أجل تأمين تنظيم استفتاء حول الانضمام لروسيا بالنسبة لأربعة أقاليم: دونباس - دونيتسك - لوغانسك - ماريوبول.

إن أكبر المتفائلين في هذه الحرب لا يرى بدء الحسم فيها إلا بعد شتاء هذه السنة لأن روسيا عندما ضمت جزيرة القرم في 2014، كانت وضعت مخططا لأهداف استراتيجية في صراعها ضد الامبريالية الغربية والأمريكية أساسا، والتصدي لهيمنتها على العالم، وضد الناتو الذي هو حلف عسكري توسعي، وأداة عسكرية في يد الغرب استمر في الوجود رغم حل نقبضه حلف وارسو. فبوتين يبدو ماض في مخطط تحييد ومنع انضمام أوكرانيا لحلف الناتو ومنعها من أي نشاط نووي يهدده.

وإذ أن أطماع دول الناتو التوسعية فإنه سيستمر في تحريض نظام زيلينسكي ومدته بالسلاح (في حدود المتفق عليه) لخوض هذه الحرب بالوكالة وتقديم أرواح الأوكرانيين من أجل أهداف امبريالية بعيدة المدى.

الأكثر تضررا (رغم مخزونها المرتفع). ومن هنا كذلك نفهم أسباب الحراك العسكري والديبلوماسية تجاه أذربيجان وتركيا، حيث تنوي رئاسة الكونغرس الأمريكي زيارة المنطقة، رغم تحفظات بعض الدول، التي تحتوي على ثلاثة محاور أساسية لتمير الغاز: "الممر الجنوبي" الذي يعبر أذربيجان وجورجيا وتركيا واليونان... ثم خط الأبيض المتوسط (الجزائر - مصر - قبرص) ثم خط استيراد الغاز المسال من مصادره في قطر وأمريكا وشرق إفريقيا. فبقدر ما لهذه المعطيات الجيوستراتيجية من حمولة اقتصادية وتجارية وما يترتب عنها من زيادات في أسعار الغاز، (+30%)، بقدر ما تشكل حمولتها أرضية تحليلية نستنتج منها أن الحرب ستكون طويلة الأمد، ولا يلوح في أفقها إلا مزيد من التصعيد ولا مؤشر عن قرب توقفها، لأن أوراق ضغط روسيا فيما يخص الطاقة قد تستنفذ، مما يعني الإبقاء على الورقة العسكرية وحرب المواقع والتهديد والابتزاز النووي. وإذ أن بوتلين وإدارته يدركون هذه التوازنات المستحدثة، فإنه بالإضافة إلى إحكامه السيطرة على الأجواء الأوكرانية، مما يعيق

كلما اقترب فصل الشتاء في أوروبا إلا وتضاعف توجس وتوتر الرأي العام والشعب والحكومات الأوروبية، بسبب توقف إمدادات روسيا من الغاز، وتضخم الأوروبيون مخزوناتهم من هذه المادة ومدى قدرتها على تغطية الحاجيات خلال فصل الشتاء وبعده. وهناك تفاوت في المخزون بين دول الاتحاد الأوروبي يتراوح بين 65% و90%. إلا أن الوضع الحالي المتسم بالتهافت يذكرنا بما لاذ كل دولة على حدة إلى تأمين حاجياتها الذاتية في تمظهر مقرف وبشع للحمامية والتقييد بمنطق "أنا وبعدي الطوفان"، كما حصل إبان أزمة كورونا، عندما شاهد العالم عمليات قرصنة لحمولات المعدات الطبية الوقائية والأدوية. وهو نفس الشيء شاهدناه مؤخرا فيما يخص كميات الحبوب التي خرجت من موانئ أوكرانيا والتي سطلت دول أوروبية على أكثر من 94% منها وتركت الباقي 6% للدول الثالثة والنامية التي تعاني شعوبها الجفاف والفقر والمجاعة. وكذلك يحصل الآن، سعيا لتأمين إمدادات الغاز حيث لجأت بعض الدول الأوروبية إلى التفاوض مع دول جنوب المتوسط (شمال إفريقيا وقبرص) لتأمين حاجياتها، مثل إسبانيا وفرنسا. بل ذهب هذه الأخيرة حتى تأمين ما تبقى من حاجيات ألمانيا

## حتى لا تنسينا حرب روسيا والناتو في أوكرانيا،

## الحدث الآخر الأبرز، يوميات الثورة السودانية

وفي الوقت نفسه يتعاظم الصرف المالي على الأجهزة الأمنية وقوات القمع، وهذه الضرائب والزيادات لتمويل وتنفيذ اتفاق سلام جوبا (الذي ولد ميتا)، ومعناه الصرف بلا حدود على امتيازات منسوبي الحركات الموقعة على الاتفاق، وإغداق المال عليهم وليذهب باقي الشعب للجحيم، وهي الهدف الأساسي الذي جعل وزارة المالية من نصيب قوى سلام جوبا في إطار محاصرات حكومة قحت ما قبل الانقلاب.

والحركة الجماهيرية التي تمرست على الإضرابات والعصيان، قادرة على هزيمة الانقلابيين ومخططاتهم لتجويد الشعب، وهي التي تخطو الآن بثقة لاستعادة بنائها النقابي كما هو حال الصحفيين..

لنتسع الإضرابات وتمتد وتلتحم مع مواكب ومظاهرات قوى الثورة وصولا للإضراب السياسي العام، والعصيان المدني لإسقاط الطغمة الانقلابية وانتزاع الدولة المدنية.

وحتما تنصهر الثورة..

ومنها إضراب المصدرين والتجار في الأسواق المختلفة، تمبول والقضارف وسنار والأبيض في قادم الأيام بسبب الزيادات الهائلة في الضرائب.

وهذا الوضع الاقتصادي السيء لا يطال فقط الفقراء والضغوط المعيشية التي تواجههم، بل يتضرر منه القطاع الخاص الوطني وتجار

الإضرابات لهزيمة الانقلاب في مواجهة الوضع الاقتصادي القاسي، وإهدار المال العام على العسكرية والقمع، تبرز الإضرابات المطالبة كسلاح فعال ضد عبث الانقلابيين.

شهدت الفترة الأخيرة إضرابات عديدة في قطاعات الكهرباء



الجملة والتجزئة من جراء الركود الاقتصادي وارتفاع التكاليف، وازدياد مصروفات التشغيل والطاقة.

والتعليم والسكر وغيرها، بيد أن هنالك إضرابات نوعية تتسع الآن ضد قرارات السلطة الانقلابية